الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة الإماراتية الدولية

كلية العلوم الإدارية والمالية

قسم المحاسبة– عربي

دور المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي

(دراسة ميدانية على البنوك التجارية اليمنية في العاصمة صنعاء)

قُدَّم هذا البحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في كلية العلوم الإدارية والمالية.

إعداد الطلبة:

يونس مهدي غرسان **أمجد محمد العكيمي**

أمجد عبد الله الحيمي **أحمد عبد الباري غرسان**

علي مهدي غرسان **يونس قناف محي الدين**

إشراف الدكتور/ عبد الله حمود إسماعيل

يوليو2022م

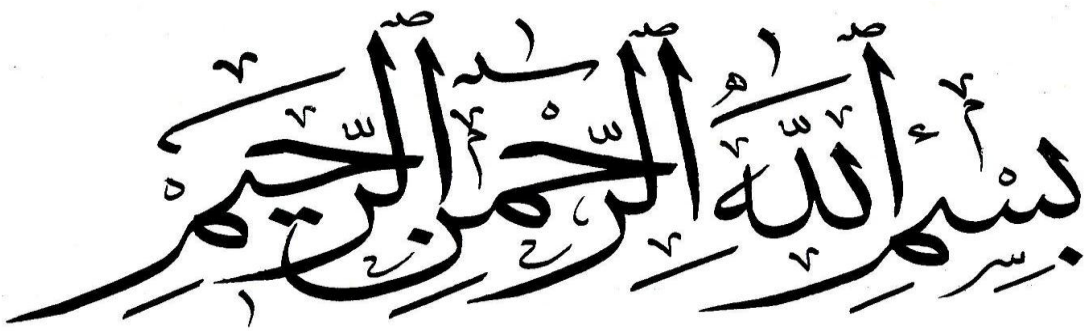

(وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا)

صدق الله العظيم

(طه: أية: 114)

إهداء:

أهدي هذا البحث إلى من قال الله فيهم

(وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا)

- إلى كل إبائنا وأمهاتنا حفظهم الله ورعاهم...

- إلى كل إفراد أسرنا...

- إلى كل الأصدقاء من كانوا برفقتنا إثناء الدراسة الجامعية...

شكر وتقدير

نشكر الله ونحمده حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، على ما

أكرمنا به من إتمام هذه الدراسة التي نرجوا أن تنال رضاه،

ثم نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كلا من:

الدكتور/ عبد الله حمود، حفظه الله لتفضله الكريم بالإشراف علينا،

وتقدم لنا العون، ومنحنا الكثير من وقته وجهده لإتمام هذا البحث،

وكما نشكر إدارة الجامعة الإماراتية متمثلاً برئيس الجامعة.

الدكتور/ نجيب الكميم

ونشكر عميد كلية العلوم الإدارية والمالية الدكتور/ محمد الكهالي

ورئيس قسم المحاسبة الدكتور/ فهمي الدقاف.

وكل شخص ساعدنا من أجل إتمام هذه الدراسة...

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية على الحد من الاحتيال المالي، ومن أجل تحقيق هدف هذا البحث تم جمع البيانات بواسطة الإستبانة من جميع العاملين في الدوائر والأقسام المالية في البنوك التجارية اليمنية بأمانة العاصمة بعينة عشوائية بسيطة قوامها (50) فردا وبعد أن تم التأكد من الصدق والثبات تم إجراء معالجة البيانات إحصائيا باستخدام البرنامج الإحصائي spss.v22.

وقد توصلت نتائج البحث إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي، وإلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للبرامج الحديثة على الحد من الاحتيال المالي، والى أثر ذو دلالة إحصائية للوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي، وأوصت الدراسة إلى العمل على إشراك المراجعين الداخليين في برامج تدريبية مهنية ومتخصصة في مجال المراجعة الداخلية، والعمل على اختيار الكفاءات والمؤهلات المطلوبة في تعيين المراجعين الداخليين في إدارة المراجعة الداخلية، وإلى ضرورة إن تكتسب إدارة المراجعة الداخلية الموقع التنظيمي المناسب الذي يتيح لها أداء مسئولياتها المهنية باستقلال وحياد وموضوعية.

Abstract

This study aimed to identify the role of internal audit on reducing financial fraud, and in order to achieve the goal of this research, data were collected by means of a questionnaire from all employees in the financial departments and departments in Yemeni commercial banks in Amanat Al Asimah with a simple random sample of (50) individuals. To ensure honesty and reliability, data processing was carried out statistically using the statistical program spss v22.

and the results of the research concluded that there is a statistically significant effect of the efficiency of human cadres on reducing financial fraud, and that there is a statistically significant effect of modern programs on reducing financial fraud, and on the effect of The study recommended to work on involving internal auditors in professional and specialized training programs in the field of internal audit, and work on selecting the competencies and qualifications required in appointing internal auditors in the internal audit department, and to the need for the audit department to acquire The Ministry of Interior has the appropriate organizational position that allows it to perform its professional responsibilities with independence, impartiality and objectivity.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية الكريمة	II
الإهداء	III
الشكر والتقدير	IV
ملخص الدراسة	V
Abstract	VI
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	X
قائمة الأشكال	XI
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.	
1-1 المقدمة:	1
1-2 مشكلة البحث:	2
1-3 فرضيات البحث:	2
1-4 أهداف البحث:	3
1-5 أهمية البحث:	3
1-6 منهجية البحث:	3
1-7 أدوات البحث:	3
1-8 حدود البحث:	3
1-9 هيكل البحث:	4
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة.	
القسم الأول: الإطار النظري.	5
2-1 المقدمة:	5
2-2 مفهوم المراجعة الداخلية:	5

2-3 مراحل تطور مفهوم المراجعة الداخلية:	5
2-4 أهمية المراجعة الداخلية:	7
2-5 أهداف المراجعة:	7
2-6 خصائص المراجعة الداخلية:	8
2-7 العوامل المؤثرة في فاعلية المراجعة الداخلية:	8
2-8 أنواع المراجعة الداخلية:	9
2-9 صلاحيات المراجع الداخلي:	9
2-10 مهام المراجعة الداخلية:	10
2-11 أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والخارجية:	11
2-12 مفهوم الاحتيال:	13
2-13 مفهوم الاحتيال المالي:	14
2-14 مراحل تطور مفهوم الاحتيال المالي:	14
2-15 خصائص الاحتيال المالي:	15
2-16 أسباب الاحتيال المالي:	15
2-17 أنواع الاحتيال:	16
2-18 طرق ارتكاب الاحتيال المالي:	18
2-19 مسؤولية اكتشاف الاحتيال:	19
القسم الثاني: الدراسات السابقة.	20
2-20.أوجه الشبه بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:	23
الفصل الثالث: الإطار العملي للدراسة.	
3-1 المقدمة:	24
3-2 وصف أداة الدراسة:	24
3-3 مجتمع وعينة الدراسة:	24
3-4 اختبار ثبات الأداة وصدق محتوى الاستبيان:	25
3-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة:	30
3-6 عرض ووصف المتغيرات الشخصية والوظيفية:	30

3-7 عرض وتحليل البيانات الأساسية للدراسة:	35
3-8 عرض وتحليل اختبار فرضيات الدراسة:	42
الفصل الرابع: نتائج الدراسة الميدانية.	
4-1 النتائج:	47
4-2 التوصيات:	48
قائمة المراجع:	49
قائمة الملاحق:	52

قائمة الجداول

رقم الجدول	أسم الجدول	الصفحة
(1/2)	الفرق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.	12
(1/3)	العينة الموزعة والمستردة.	25
(2/3)	يوضح نتائج اختبار ثبات الأداة.	26
(3/3)	**قيم معامل الارتباط Pearson correlation** لمصفوفة ارتباط عبارات أثر كفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي بمحورها.	27
(4/3)	**قيم معامل الارتباط Pearson correlation** لمصفوفة ارتباط عبارات أثر البرامج الحديثة على الحد من الاحتيال المالي بمحورها.	28
(5/3)	**قيم معامل الارتباط Pearson correlation** لمصفوفة ارتباط عبارات عبارات أثر وجود اللوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي بمحورها.	29
(6/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للعمر.	30
(7/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي.	31
(8/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للتخصص.	32
(9/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمسمى الوظيفي.	33
(10/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة.	34
(11/3)	يبين المدى لكل مستوى.	36
(12/3)	يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على العبارات الخاصة بأثر كفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي.	37
(13/3)	يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على العبارات الخاصة بأثر البرامج الحديثة على الحد من الاحتيال المالي.	39

(14/3)	يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على العبارات الخاصة بأثر وجود اللوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي.	41
(15/3)	نتائج اختبار **(t)** للعينة الواحدة **One Sample T- test** لقياس الفرضية الأولى.	44
(16/3)	نتائج اختبار **(t)** للعينة الواحدة **One Sample T- test** لقياس الفرضية الثانية.	45
(17/3)	نتائج اختبار **(t)** للعينة الواحدة **One Sample T- test** لقياس الفرضية الثالثة.	46

قائمة الأشكال

رقم الشكل	أسم الشكل	الصفحة
(1/2)	مثلث الاحتيال.	16
(2/2)	أنواع الاحتيال الداخلي.	18
(1/3)	التوزيع التكراري وفقاً للعمر.	31
(2/3)	التوزيع التكراري وفقاً للمؤهل العلمي.	32
(3/3)	التوزيع التكراري وفقاً للتخصص.	33
(4/3)	التوزيع التكراري وفقاً للمسمى الوظيفي.	34
(5/3)	التوزيع التكراري وفقاً لسنوات الخبرة.	35

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة.

1-1 المقدمة:

يعد موضوع دور المراجع الداخلي من المواضيع الحيوية والمهمة في الكشف عن عمليات الاحتيال المالي من خلال إجراءات المراجعة الفاعلة، وتمثل عملية المراجعة الحكم المهني عند تصميم أسلوب المراجعة من خلال التركيز على ما يمكن أن يحدث من خطأ، وبعبارة أخرى تعد المراجعة الداخلية نقطة الارتكاز التي يعتمد عليها المستفيدين الخارجيين من القوائم المالية.

وأن مهنة المراجعة بقواعدها وأسسها المتعارف عليها تقع عليها مهمة الكشف عن مواطن الضعف والخلل في إجراءات الإدارات الخاضعة لها ماليا وإداريا، حيث تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية جزاء أساسيا من وظيفة الرقابة الداخلية، وبواسطة عملية المراجعة سوف يقوم المراجع باستخدام أدواته ومهاراته للكشف عن الاحتيال المالي، وحتى يتمكن المراجع الداخلي من القيام بهذه المهمة فإنه يجب توافر الاستقلال والحيادية الكافية لممارسة مهنته، إذ تقدم وظيفة المراجعة الداخلية خدمات تأكيدية واستثمارية حول الرقابة الداخلية.

وتتمثل ظاهرة الاحتيال المالي في إشكال متنوعة التي تنتج في مجملها منافع فردية أو اجتماعية، حيث يعد الاحتيال المالي من اخطر المشكلات التي تعاني منها مؤسسات الدولة بصفة عامة, والشركات المملوكة بصفة خاصة، حيث ساعدت الوسائل الحديثة والتقدم العلمي إلى سهولة الاحتيال المالي وصعوبة الكشف عنه من قبل المراجع، وبهذا المعنى قد أصبح واحدا من أكثر تهديدات التطور، ويثير اكتشاف الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية عادة الكثير من التساؤلات لدى العديد من الإطراف، من المسئول عن اكتشاف الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية هل هو المراجع الخارجي أم إدارة المنشأة التي عليها إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية ووضع الأنظمة والإجراءات اللازمة لمنع واكتشاف تلك الأخطاء والغش.

1-2 مشكلة البحث:

يعد تصدى المراجعين الداخلين لمهمة مكافحة الاحتيال المالي من الموضوعات التي نالت قدر كبيراً من الجدل حول مناسبة هذه المهمة لطبيعة عمل المراجع الداخلي ومدى تمتعه بقدر وافر من المعرفة والمهارات حول طبيعة وحدود مسؤوليته عن مكافحة الاحتيال المالي،

ولهذا فإن مشكلة البحث تتمثل في السؤال الرئيسي التالي:

ما دور المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي؟

ومن هذا السؤال الرئيسي تتمحور الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما أثر كفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي؟

2- ما أثر البرامج الحديثة على الحد من الاحتيال المالي؟

3- ما أثر وجود اللوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي؟

1-3 فرضيات البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث فإن فرضيات البحث تتحدد بالفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي.

الفرضية الثانية: هناك أثر ذو دلالة إحصائية للبرامج الحديثة على الحد من الاحتيال المالي.

الفرضية الثالثة: هناك أثر ذو دلالة إحصائية لوجود اللوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي.

1-4 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل رئيسي إلى التعرف على ما دور المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي ويندرج تحت هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على أثر كفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي.

2- التعرف على أثر البرامج الحديثة على الحد من الاحتيال المالي.

3- التعرف على أثر وجود اللوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي.

1-5 أهمية البحث: تتجلي أهمية البحث من خلال الدور الفعال للمراجعة الداخلية وإجراءات المراجعة التي تمارسها للحد من مشكلة الاحتيال المالي.

1-6 منهجية البحث:

من أجل الإجابة على مشكلة البحث واختبار الفرضيات وبغية تحقيق أهداف هذا البحث، عمدنا إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة ظاهرة الاحتيال المالي، لكونه أكثر المناهج استخداماً في العلوم الإنسانية والتطبيقية، واستخدام استمارة الاستبيان بغرض تجميع البيانات.

1-7 أدوات البحث:

من خلال استمارة الاستبيان التي سيتم توزيعها على عينة البحث.

1-8 حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في الأتي:

الحدود الزمنية: تقتصر عينة الدراسة في فترة زمنية من 2022/6/20 إلى 2022/6/22.

الحدود المكانية: على البنوك التجارية اليمنية في العاصمة صنعاء.

1-9 هيكل البحث:

تحقيقاً لأهداف هذا البحث تم تقسيمه إلى الأتي:

1- الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

ويتناول (المقدمة، مشكلة البحث، أهداف البحث، أهمية البحث ، منهجية البحث، فرضيات البحث، حدود البحث، أدوات البحث، هيكل البحث).

2- الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة.

القسم الأول: الإطار النظري.

ويتناول (المقدمة, مفهوم المراجعة، مراحل تطور مفهوم المراجعة الداخلية, أهمية المراجعة الداخلية, أهداف المراجعة، خصائص المراجعة الداخلية, العوامل المؤثرة في فاعلية المراجعة الداخلية، أنواع المراجعة الداخلية, صلاحيات المراجع الداخلي، مهام المراجعة الداخلية، أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والخارجية, مفهوم الاحتيال, مفهوم الاحتيال المالي, مراحل تطور الاحتيال المالي، خصائص الاحتيال المالي, أسباب الاحتيال المالي, أنواع الاحتيال, طرق ارتكاب الاحتيال المالي، مسؤولية اكتشاف الاحتيال).

ثم القسم الثاني: الدراسات السابقة.

ويتناول (الدراسات السابقة، أوجه الشبه بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة).

3- الفصل الثالث: الإطار العملي للدراسة.

ويتناول (المقدمة، وصف أداة الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، اختبار ثبات الأداة وصدق محتوى الاستبيان، الأساليب الإحصائية المستخدمة، عرض ووصف المتغيرات الشخصية والوظيفية، عرض وتحليل البيانات الأساسية للدراسة، عرض وتحليل اختبار فرضيات الدراسة).

4- الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة الميدانية والتوصيات وقائمة المراجع والملاحق.

الفصل الثانـي:

الإطار النظري للدراسة

والدراسات السابقة.

الإطار النظري والدراسات السابقة.

القسم الأول: الإطار النظري.

2-1 المقدمة:

تمثل المراجعة الداخلية من أدوات الرقابة الداخلية الفعالة التي تساعد الإدارية على تأدية وظائفها بكفاءة وفعالية، وأصبحت المراجعة في وقتنا الحالي بالغة الأهمية باعتبارها أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها الحديث، فهي تعد وسيلة للوصول إلى خدمة أطراف عديدة، حيث تعتبر المراجعة الداخلية عنصراً هاماً من عناصر الرقابة الداخلية.

2-2 مفهوم المراجعة الداخلية:

تعرف المراجعة الداخلية وفقاً للمعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (IIA) على أنها:" نشاط مستقل للتقييم داخل المؤسسة، يعمل على مراجعة النواحي المحاسبية والمالية والأعمال، وذلك لخدمة الإدارة، كما أنها رقابة إدارية تقوم بقياس وتقييم الوسائل الأخرى للرقابة" (لطفي، 71، 2004).

2-3 مراحل تطور مفهوم المراجعة الداخلية:

مرت مهنة المراجعة الداخلية بكثير من المراحل، حيث ساهمت كثيراً من العوامل في ظهور الحاجة على فجوة قسم المراجعة الداخلية داخل المشروعات ومن هذه العوامل ما هو مهني وما هو أكاديمي.

مراحل تطور مفهوم المراجعة الداخلية كما يلي: (شاهين، 25-24، 2011).

ما قبل1947م:

كان يقصد بالمراجعة الداخلية في هذه الفترة بأنها المراجعة التي يقوم بها مجموعة من موظفي المنشأة وذلك لتعقب الأخطاء وكان هذا المراجع هنا يعبر عن تصيد الأخطاء، وكان هدفاً وقائياً.

كما تم إنشاء معهد المراجعين الداخليين الأمريكي في عام 1941م، وعرفت المراجعة الداخلية على أنها (النشاط المحايد الذي يتم داخل المنشأة بقصد مراجعة العمليات المحاسبية والمالية كأساس لتقديم خدمات وقائية للإدارة).

ما بين1971م حتى1981م:

تم تعريف المراجعة على أنها نشاط تقييمي محايد داخل المنشأة لمراجعة عملياتها بقصد خدمة الإدارة.

ما بين 1981م حتى1999:

وقد عرفت على أنها ذلك النشاط التقييمي المحايد داخل المنشاة لخدمة المنشاة، فهي رقابة تعمل على طريق فحص وتقييم فعالية وكفاية نظم الرقابة الأخرى.

من 1999 حتى ألان:

هي نشاط استشاري مستقل وتأكيد موضوعي بغرض زيادة عائد وتحسين عمليات المنشأة ، أنه تساعد المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقيم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة.

حيث يستنتج الباحثون من التعاريف السابقة بأن المراجعة الداخلية:

1- نشاط مستقل للتقييم داخل المنشأة.

2- يقوم بها مجموعة من موظفي المنشأة.

3- تعمل على مراجعة العمليات المحاسبية والمالية.

4- أنها تقوم بخدمة الإدارة.

5- تساعد المنشأة في تحقيق أهدافها.

6- تعتبر رقابة أدارية.

2-4 أهمية المراجعة الداخلية:

ظهرت الحاجة للمراجعة الداخلية بصورة جدية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية (1929_1933) كذلك بعد الحرب العالمية نتيجة لإفلاس العديد من الشركات وتحميل إدارات هذه الشركات المسئولية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى عدم معرفة ومتابعة إدارات هذه الشركات مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لديها، الأمر الذي دفعها إلى إنشاء وظيفة المراجعة الداخلية لتكون العين الساهرة لها في فحص وتقييم وتتبع فعالية جميع أنظمة الرقابة في انجاز مهامها من التحقق والتحليل والتقييم لجميع أوجه ومجالات النشاط والخطط والأهداف التي تسعى هذه الشركات إلى تحقيقها، علماً بأن وظيفة المراجعة الداخلية هي جزء من نظام الرقابة الداخلية إلا أنها تشكل بؤرة هذا النظام وصمام الأمان له, وخصوصاً بعد إبلاء هذه الوظيفة أهمية مميزة والسعي إلى تحويل من وظيفة من وظائف الرقابة في المنظمة إلى مهنة معترف بها وذلك من قبل المنظمات المهنية المحاسبية العالمية والدولية (بكري، 6، 2005).

2-5 أهداف المراجعة الداخلية:

حيث تتضمن أهداف المراجعة الداخلية كما يلي:

1- المحافظة على أموال الوحدة (بالنسبة الإيرادات والمصروفات) من خلال بيان صحة الإجراءات المالية بدايتها وانتهاء بإجراءات الترحيل والمطابقة والفحص.

2- ضمان وجود الأوامر والموافقات والمستندات الأصولية المعززة لتكوين الإيرادات أو لحصول المصروفات وتثبيتها في سجلات الوحدة الاقتصادية على أن تكون متماشية مع القوانين والتعليمات النافذة.

3- تأكيد على قيام الموظفين المختصين بواجباتهم على أكمل وجه من دون هدر أو ضياع في أموال الوحدة لتحقيق أقصى إنتاجية متاحة على وفق الخطط والسياسات المرسومة (الهاشمي، و شمخي، 40/39، 2005).

2-6 خصائص المراجعة الداخلية:

تكاد تجمع العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت هذا التعريف بالتحليل والتفسير على أن خصائص المراجعة الداخلية تتمثل في: (صبيحى، 58، 2000).

1-من يقوم بها يكون مستقلاً عن الأنشطة محل الفحص والتقييم تحدد الإدارة مجال ونطاق عملها.

2- يقوم بها موظفون من داخل المنشأة وتابعون لها مهمتهم فحص وتقييم أنشطة المنشأة.

3- لا يؤدى القيام بها إلى إنجاز أعمال تنفيذية.

4- أن يتم تأديتها بطريقة موضوعية.

5- أنها وظيفة تنشأ داخل المنشأة، وبالتالي ضرورة أن يوجد بالهيكل التنظيمي للمنشأة شخص مسئول عنها.

2-7 العوامل المؤثرة في فاعلية المراجعة الداخلية:

لقد حاول الباحثين تقديم منظور جديد لتقييم فعالية المراجعة الداخلية وذلك من خلال تحديد العوامل داخل المنظمة التي تؤثر على فعالية المراجعة الداخلية. (Mihret, et al, : 460-474 2007).

حيث افترضت الدراسة أن هناك أربعه عوامل تؤثر في فعالية المراجعة الداخلية وهي:

- جودة المراجعة الداخلية.
- دعم الإدارة العليا.
- الهيكل التنظيمي.
- خصائص الإدارات محل المراجعة.

كما توصلت دراسة (Drogalas, et al, 2015: 113-122) إلى أن العوامل الرئيسية التي تؤثر في تحقيق فعالية المراجعة الداخلية تتمثل في:

- جودة المراجعة الداخلية.
- مهارة المراجعين الداخليين.
- استقلال المراجعين الداخلين.
- دعم الإدارة العليا.

2-8 أنواع المراجعة الداخلية:

تنقسم المراجعة الداخلية إلى ثلاثة أنواع:

1- المراجعة المالية: هي المراجعة المنتظم للعمليات المالية والقوائم المتعلقة بها لبيان كيفية الالتزام بالمبادئ والسياسات الإدارية وأي متطلبات أخرى. (العمري، وعبد الغني، 346، 2006).

2- المراجعة التشغيلية: هي النوع الغير تقليدي للمراجعة الداخلية وظهر هذا النوع كوليد التطورات التي ظهرت في مجال المراجعة. (الكاشف، 257، 2002).

3- المراجعة لأغراض خاصة: وأن هذا النوع يتعلق بالمراجعة التي يقوم بها المراجع الداخلي عن طريقة موضوعات تكلفة الإدارة للقيام بها ويقوم هذا النوع على عمليات التفتيش بشكل فجائي لاكتشاف الاحتيال المالي.

حيث يرى الباحثون بأن المراجعة الداخلية بجميع أنواعها لها دور فعال ومهم لتحقيق نظام رقابي فعال في المنشأة، ولا غنى لكل مؤسسة تسعى لتحقيق رقابة داخلية فعالة من وجود إدارة للمراجعة الداخلية.

2-9 صلاحيات المراجع الداخلي:

يتمتع المراجع الداخلي بالعديد من الصلاحيات وكما يأتي: (الصحن، 225، 2004).

1- الوصول غير المشروط أو المقيد لكل أنشطة وممتلكات وموظفي المؤسسة.

2- تحديد نطاق عمل المراجع مثل اختيار الأنشطة وتطبيق الأساليب والتعليمات المطلوبة.

3- الحصول على المساعدة المطلوبة من موظفي المؤسسة من جميع قطاعات دون تدخل إدارة المؤسسة.

4- الحق في طلب خدمات خاصة في خارج المؤسسة إذا طلب الأمر.

2-10 مهام المراجعة الداخلية:

إن الغرض الرئيسي للمراجعة الداخلية هو مساعدة جميع أعضاء إدارة المؤسسة على تأدية وظيفتهم بطريقة فعالة عن طريق إمدادهم بتحاليل موضوعية للبيانات المعروضة عليهم وتقارير دقيقة وصحيحة عن نشاط المؤسسة، ويمكن تلخيص مهام المراجعة الداخلية فيما يلي:

أ- الفحص:

يعني مفهوم الفحص مراجعة الأحداث والوقائع الماضية للتحقق من الأتي: (جمعة، 12، 2009).

1- دقة وتطبيق الرقابة المحاسبية، ومدى إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية.

2- أن أصول المؤسسة قد تم المحاسبة عنها، وإنها محاطة بالحماية الكافية من السرقة والإهمال.

3- تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل تنفيذ العمليات، بحيث يراجع كل موظف عمليات الموظف الذي قبله، وبما لا يؤدي إلى تكرار الأعمال.

وما هو جدير بالذكر أن المراجع الداخلي لديه من الوقت والخبرة، ليتمكن من انتقاد وتقييم جميع أوجه الرقابة الداخلية، ولذلك يطلق على هدف الحماية "المراجعة المالية.

ب- التقييم:

تعد وظيفة التقييم امتداداً لمراجعة الإحداث المالية، لذا فإن مفهوم التقييم يتضمن التأكد من أن كل جزء من نشاط المؤسسة موضع مراقبة. ولذلك فإن تحقيق هذه الوظيفة يكون من خلال تأسيس برنامج للمراجعة الداخلية من خلال الخريطة التنظيمية وليس من خلال التقارير المالية، وبناءاً على ذلك فإن المراجع الداخلي يعد في هذه الحالة ممثلاً للإدارة العامة وليس ممثلاً للإدارة المالية، وذلك لأنه يقيم مدى تقارب أهداف الأنظمة الفرعية مع الأهداف التي وضعتها الإدارة العليا لها أو مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة.

لذا فإن برنامج المراجعة الداخلية يجب أن يتضمن الخطوات التالية:

1- تحديد الأهداف العامة التي تضعها الإدارة العليا للقسم موضوع الدراسة.

2- تجميع البيانات المالية المتعلقة بتنظيم القسم.

3- تحليل عمل القسم إلى جزئيات.

4- تقييم أعمال القسم والكشف عن أوجه الضعف أو عدم الكفاية لتلافيها، وكذلك أوجه القوة أو الكفاية لتنميتها.

5- مقارنة النتائج التي توصل إليها بالأهداف.

وما هو جدير بالذكر أن قيام المراجع الداخلي بأعمال التحقيق والتقييم يتوقف على درجة استقلاله وهذا الاستقلال له جانبان:

الجانب الأول: المركز التنظيمي للمراجع الداخلي، وهذا يتوقف على نطاق الخدمات التي سوف تجنيها الإدارة منها.

الجانب الثاني: عدم اشتراك المراجع الداخلي في الأعمال التي تخضع لمراجعته وانتقاده.

لذلك توجد مسؤولية مزدوجة للمراجع الداخلي اتجاه الأفراد الذين تراجع أعمالهم حتى يسود التعامل معهم، لذا فهو ينصح ولا يأمر بل ويساعدهم، ومن ناحية أخرى فإن عليه توصيل المعلومات إلى الإدارة العليا حتى يحيطها علماً بالنتائج التي توصل إليها في مراجعته.

ومن خلال ما تطرقنا إليه يمكن القول بأن مهام المراجعة الداخلية تشمل:

1- الفحص.

2- التقييم.

3- التوجيه والإرشاد.

2-11 أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية:

تعتبر كلا المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية وظيفة مستقلة بذاتها حيث تختلف المراجعة الداخلية عن المراجعة الخارجية في كثير من الأمور التي قد تلتبس على البعض من حيث الأهداف ومن يقوم بها وعلاقته بإدارة المنشأة ونطاق عملها والمسئولية المترتبة على القيام بها وغيرها من الأمور.

وفيما يلي جدول يوضح أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية:

الجدول رقم (1/2)

الفرق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

معيار التفريق	المراجعة الداخلية	المراجعة الخارجية
1- الهدف	خدمة الإدارة عن طريق التأكد من إن النظام المحاسبي كفء ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة ويكون الهدف كشف ومنع الأخطاء والانحراف عن السياسات الموضوعة.	خدمة المالك عن طريق إبداء رأي فني بعدالة القوائم المالية، بينما اكتشاف الأخطاء هو هدف ثانوي.
2- التعيين والتبعية	موظف من داخل الهيئة التنظيمية للوحدة ويعين بواسطة الإدارة.	شخص مهني مستقل من خارج الوحدة الاقتصادية يعين بواسطة المالك.
3- درجة الاستقلالية	تمتع باستقلال جزئي فهو مستقل عن بعض الإدارات، مثل إدارة الحسابات والمالية، ولكن يخدم رغبات وحاجات الإدارة جميعها.	يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص والتقويم وإبداء الرأي.
4- المسؤولية	مسؤولية إمام الإدارة ومن ثم يقدم تقريره بنتائج الفحص والدراسات إلى المستويات الإدارة العليا.	مسؤولية إمام المالك ومن ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص ورأيه الفني في القوائم المالية إليهم.
5- نطاق العمل	تحدد الإدارة نطاق العمل فبمقدار المسؤوليات التي تعهد للمراجعة الداخلية يكون نطاق عملها.	يحدد ذلك أمر التعيين والأعراف السائدة والمعايير المهنية وما تنصص عليه القوانين والأنظمة.

6- توقيت المراجعة	يتم الفحص بشكل مستمر على مدار السنة المالية.	يتم الفحص غالبا مرة واحدة نهاية السنة المالية وقد يكون أحيانا خلال فترات متقطعة من السنة.

(المصدر: دحدوح، و ألقاضي، 53، 2009).

12-2 مفهوم الاحتيال:

عرف المعيار الدولي (240) الاحتيال بأنه: فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو أولئك المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة غير عادلة أو غير قانونية وقد يتضمن الاحتيال الأمور الآتية (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 159، 2010).

1- التلاعب والتزييف أو تعديل السجلات والمستندات.

2- اختلاس الأصول.

3- تسجيل معاملات وهمية.

4- سوء تطبيق السياسات المحاسبية.

5- حذف تأثيرات المعاملات من السجلات والمستندات.

وكما عرف معهد المراجعين الداخليين الاحتيال: بأنه أي تصرف غير قانوني يتسم بالخداع أو التستر أو خيانة الأمانة، ولا تعتمد مثل تلك الأعمال أو التصرفات على التهديد باستخدام العنف أو القوة المادية، ويتم ارتكابها من قبل أطراف أو مؤسسات مختلفة بقصد الحصول على المال أو الممتلكات أو الخدمات أو لتجنب الدفع أو تفادي خسارة الخدمات أو من أجل ضمان الحصول على مزايا شخصية أو تجارية.(معهد المراجعين الداخليين، 1، 2019).

وقد عرف "الاحتيال هو الاستيلاء على مال مملوك للغير بخداعه وحمله على تسليم ذلك المال" (الفنيش، و العمري، 2014).

ويرى الباحثون بأن الاحتيال ليس مقتصراً على أي نوع من المنشآت، إذ يحدث في شركات القطاع العام والخاص، والمنظمات غير الهادفة للربح و في المنظمات الهادفة للربح.

2-13 مفهوم الاحتيال المالي:

يعرف الاحتيال المالي: استغلال السلطة للحصول على الربح أو منفعة أو فائدة لصالح الإفراد أو جماعة أو طبقة تعد انتهاكا للقانون أو لمعايير السلوك الأخلاقي الرقي (الشهابي، و منفذ، 110، 2000).

حيث يرى الباحثون أن الاحتيال المالي عبارة عن لجوء شخص ما إلى عملية غش أو تضليل بغرض الحصول المباشر أو غير المباشر على أشكال الاستفادة المالية، أو لتجنب التزام ما، أو إلحاق الخسارة بالمؤسسة.

2-14 مراحل تطور الاحتيال المالي:

أن تطور وانتشار هذه الظاهرة فقد ظهرت العديد من الرؤى النظرية والفكرية لهذه الظاهرة وهناك مداخل كثيرة لتحديد هذه الظاهرة وهي: (العمري، و عبد الغني، 354-352، 2006).

1- المدخل الأخلاقي: يعد هذه المدخل أن ظاهرة الاحتيال المالي ظاهرة قيمة وسلوكية تكون بحالات غير جيدة وممارسات ضارة.

2- المدخل الوظيفي: يطلق البعض عليه اسم المدخل العلمي والتبريري وأن هذا المدخل وقف إن الاحتيال المالي لا يعد بالضرورة أن يكون انحرافا كالنظام القيمي هذه وإنما انحراف كقواعد العمل.

3- المدخل الثقافي: يشكل هذا المدخل أن الاحتيال المالي يكون ظاهرة متعددة الإبعاد والأسباب والنتائج وذلك لأنها ظاهرة ويمكن أن تعد ظاهرة ذات طابع منفصل له القدرة على التحقق والتجديد.

2-15 خصائص الاحتيال المالي:

ويتسم الاحتيال بعدة خصائص أهمها: (لطفي، 2005).

1- إمكانية إخفاء الاحتيال.

2- الدوافع والضغوط والفرص.

3- إمكانية الاحتيال من خلال التواطوء.

4- إمكانية تحويل الخطأ إلى احتيال.

2-16 أسباب الاحتيال المالي:

يبذل الباحثون الكثير من الجهود لتفسير السلوك الإجرامي عن طريق دراسة العوامل والأسباب الدافعة إليه، ويمكن تقسيم تلك العوامل إلى قسمين (الغضوري، 6، 2011).

1- العوامل الداخلية:

وهي عوامل ترتبط بالشخص نفسه، مثل تكوينه الفطري، البيولوجي، وميوله النفسية والعقلية، ومنها ما هو موروث ومنها ما هو مكتسب.

2- العوامل الخارجية:

وهي تنقسم إلى نوعين أساسيين:

1- العوامل الاجتماعية: وهي العوامل التي تحيط بالجاني مثل البيئة التي ولد فيها ويتعامل معها.

2- العوامل الطبيعية: مثل الجغرافيا البيئية إي موقعها ونوعها وطقسها.

هذا ويشير بعض الكتاب والباحثون إلى أن جملة أسباب أو شروط الاحتيال تتلخص في ثلاثة أسباب أو شروط وهي ما يشار إليه بمثلث الاحتيال وتتمثل في: الدوافع، الفرص، التبريرات، وذلك كما يلي: (حريم، 377-115، 1997).

- **الدوافع:** قوة داخلية تنبع من نفس الشخص وتوجهه للتصرف والسلوك في اتجاه معين بقصد الحصول على حاجة غير مشبعة بغض النظر عن الوسيلة التي يستخدمها لتحقيق هذا الهدف.
- **الفرص:** ويقصد بها الحالة التي يجد فيها الفرد أنه قادر على تحقيق غايته حتى لو كان هدفاً غير مشروع.
- **التبريرات:** عرف لوثانز (luthans) بأنها استجابة متكيفة لموقف أو ظرف خارجي ينتج عن انحراف سلوكي أو نفسي يعتقد فيه الفرد من أنه سيخلصه من التوتر الناتج عن عدم قدرته على إشباع حاجة معينة بالطرق المشروعة.

الشكل رقم (1/2) يبين مثلث الاحتيال.

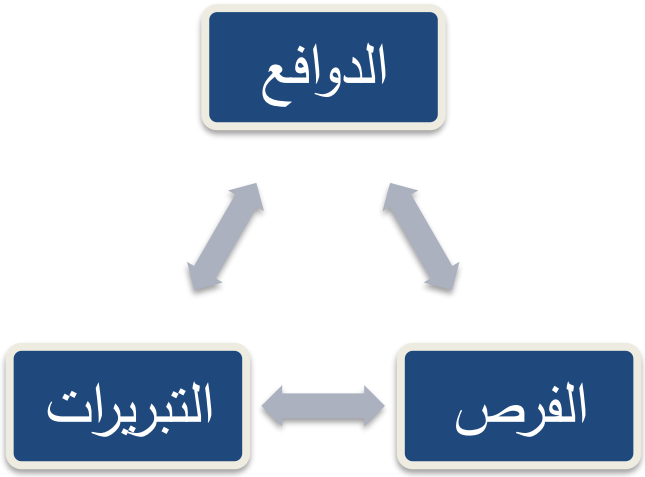

(المصدر من أعداد الباحثون).

2-17 أنواع الاحتيال:

هناك أنواع كثيرة من عمليات الاحتيال تختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب نشاطها وعملياتها التشغيلية إذ ينتج الاحتيال من العلاقات المتنوعة بين مرتكبي الاحتيال والجهات التي تضررت من عملياته ويشمل على الأنواع التالية (CIMA, 2008: 4).

1- جرائم من قبل الأفراد ضد المستهلكين والعملاء أو رجال أعمال آخرين مثل تشويه نوعية السلع، الاحتيال في عمليات المضاربة في البورصة.

2- الاحتيال المستخدم ضد أرباب العمل مثل، احتيال الرواتب، التلاعب في النفقات والديون، سرقة النقدية أو الأصول أو الملكية الفكرية، المحاسبة الإبداعية.

3- جرائم من قبل الشركات ضد المستثمرين والمستهلكين والموظفين مثل الاحتيال في القوائم المالية، بيع سلع مزيفة على أنها أصلية، عدم دفع مساهمات الضرائب أو التامين من قبل الموظفين.

4- جرائم ضد المؤسسات المالية مثل استخدام بطاقات ائتمان ضائعة ومسروقة، صكوك احتيالية، مطالبات تأمين احتيالية.

5- جرائم من قبل الأفراد أو الشركات ضد الحكومة مثل منح الاحتيال، مطالبات الضمان الاجتماعي الاحتيالية، التهرب الضريبي.

6- جرائم من قبل المجرمين المحترفين ضد كبرى المنظمات مثل حلقات التزوير الرئيسية، عمليات الاحتيال في الرهن العقاري، تزوير هوية الشركات، غسيل الأموال.

7- جرائم الأشخاص الذين يستخدمون أجهزة الكمبيوتر والتكنولوجيا مثل، الاحتيال عبر الانترنيت، حقوق النشر، جرائم القرصنة.

8- حسب جمعية فاحصي الاحتيال المعتمدة (ACFE) هناك نوع من الاحتيال يخص المؤسسات والشركات يسمى الاحتيال الداخلي يتضمن العناصر الآتية:

1- اختلاس الأصول: الذي ينطوي على سرقة أو إساءة استخدام أصول المؤسسة ومن الأمثلة على ذلك السرقة من المصنع، والمخزون أو النقد، الأخطاء في الفواتير، الاحتيال في حسابات القبض، والاحتيال في الرواتب.

2- الاحتيال في القوائم المالية: الذي ينطوي على استخدام الممارسات المحاسبية للتأثير على القوائم المالية من اجل الحصول على فائدة غير مشروعة كذلك تزوير وثائق الموظفين.

3- الفساد: ويشمل أنشطة متعددة مثل قبول الرشاوى، الاستخدام غير السليم للمعلومات السرية، وتضارب المصالح و التواطوء في المناقصات.

❖ **ويبين الشكل رقم (2/2) أنواع الاحتيال الداخلي:**

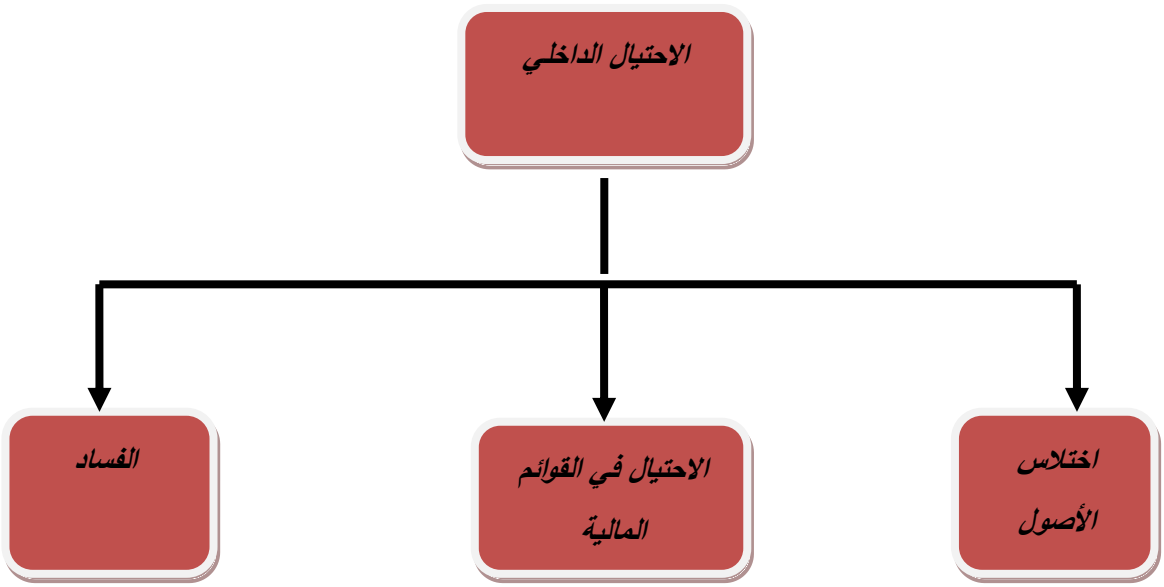

من أعداد الباحثون بالاعتماد على (ACFE).

2-18 طرق ارتكاب الاحتيال المالي:

يوجد العديد من طرق أو الأساليب التي يتم بموجبها ارتكاب الاحتيال المالي ومنها: (عبد الله، 34-41، 2000).

1- التلاعب في الدفاتر والسجلات عن طريق إخفاء العجز أو الاحتيال أو الإساءة مثل:

أ- إثبات مدفوعات مخفية في الدفاتر والسجلات واحتيالها.

ب- عدم إثبات أموال مقبوضة من احد العملاء واحتيالها أو لتغطية الاختلاس.

ج- عدم إثبات بضائع الواردات بسجلات المستودعات واحتيالها.

ء- إثبات اذونات الصرف واحتيال هذه البضائع.

2- التلاعب في الحسابات بالدفاتر والسجلات من خلال التأثير على دلالة القوائم المالية على أعمال المشروع ومركزه المالي بهدف:

أ- تضخم أرباح المشروع الوحدة قد تكون مبيعات وهمية.

ب- الإخلال من الأرباح بقصد المضاربة في الاسم في السوق المالية.

ج- إظهار المركز المالي للمشروع بشكل غير صحيح وذلك من خلال الاحتيال عليه.

19-2 مسؤولية اكتشاف الاحتيال:

تقع مسؤولية اكتشاف الاحتيال المالي على المراجعين وخاصة المراجعين الداخليين حيث يجب أن يكون لهم دور إيجابي في ردع حدوثه، ويجب على المراجعين وضع الخطوات اللازمة التي تمكنهم من التعرف على المؤشرات والإحداث والتي تمكنهم من تحديد وجود الاحتيال المالي (Bunget, 2009: 1).

القسم الثاني: الدراسات السابقة.

1- دراسة (رحيل، 2018) بعنوان "**دور التدقيق الداخلي فى الحد من الاحتيال المالي**"، هدفت هذه الدارسة إلى تسليط الضوء على دور التدقيق الداخلي في مواجهة الاحتيال المالي من خلال الدراسة والبحث والتحليل لواقع التدقيق الداخلي ومدى استكماله خطوات النجاح الأساسية لهذا وأثره في تحقيق الأهداف ومواجهة الاحتيال المالي فضلا عن تحديد المعوقات التي تواجه للحد من الاحتيال المالي، أما عينة البحث فقد تم اختيار مصرف (الرشيد – فرع الديوانية)، وبناء عليه فقد تم توزيع (50) استبانه على العاملين في المصرف وكان عدد الاستبيانات التي حصلنا عليها (40) استبانه منها (30) استبانه صالحة للتحليل بمعدل استجابة (60%)، وتوصلت أن هناك دورا ملموسًا لوظيفة التدقيق الداخلي في الكشف والحد من الاحتيال المالي في الدوائر ويوافق المسئولين والعاملين في وحدات التدقيق الداخلي على أن هناك ضرورة لتوسيع نطاق التدقيق الداخلي ليشمل قياس والكفاءة في الأداء التشغيلي والفني وتقوم وحدات التدقيق الداخلي بدور جيد في تقييم وتقويم أنظمة الرقابة الداخلية وذلك له تأثير إيجابي على ضبط الأداء الإداري والمالي.

2- دراسة (عوض، و آخرون، 2016) بعنوان "**دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية**"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر المراجعة الداخلية علي دقه القوائم المالية في القطاع المصرفي، واثر المراجعة الداخلية علي مصداقية القوائم المالية، ومعرفة اثر المراجعة الداخلية في الحصول على المعلومات الموثقة والمعتمدة في إعداد القوائم المالية، أما عينه الدراسة فقد تم توزيع (44) استبانه، توصل البحث إلى نتائج منها، تؤثر المراجعة الداخلية على دقة وسلامة معلومات القوائم المالية في القطاع المصرفي، والقوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية تكون مقبولة لكل مستخدمي القوائم المالية، التطبيق السليم لمعايير المراجعة الداخلية يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة، الدقة والسلامة في القوائم المالية تساعد المستثمرين على معرفة حجم العوائد، التقرير المتحفظ للمراجع الداخلي يؤثر سلبا على مستخدمي القوائم المالية، تؤثر المراجعة الداخلية على مصداقية معلومات القوائم المالية، الصدق في القوائم المالية تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات السليمة، المراجعة الداخلية الجيدة تقلل من الأخطاء في القوائم المالية، إن المراجعة الداخلية الجيدة تساعد على عدالة القوائم المالية، المراجعة الداخلية الدقيقة تؤثر إيجابا على سلامة وملائمة القوائم المالية.

3- دراسة (إسماعيل، 2016) بعنوان "**دور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي والمحاسبي لقطاع التأمين**"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المراجع الداخلي، في مراجعة أنظمة الجودة كأحد أهم المهام الحديثة التي أوكلت إليه، عرض تطور المراجعة الداخلية ومفهومها و أهدافها ومعاييرها ومسمياتها المختلفة توطئة لدراسة أسباب عدم انتشار مهنة المراجع الداخلي بشكل واسع في المنشات المالية قطاع التامين بكل من جمهورية السودان والمملكة العربية السعودية، أتبعت الدراسة كال من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرار والمنهج الوصفي التحليلي، وقد تم اختيار عينة ميسرة للباحث من (120) مفردة من ذوي الاختصاص، توصلت الدراسة لعدة نتائج منها عدم وجود فريق مختص في عمليه المراجعة الداخلية وتطبيق اللوائح والقوانين، عدم وجود تخطيط لعمليه المراجعة الداخلية بصوره علميه وعمليه.

4- دراسة (الفنيش، 2014) بعنوان "**مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق ودورها في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين**". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق ودورها في الكشف عن عمليات الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، والتعرف على أهم المعوقات التي تحد من ذلك الاستخدام، وتم توزيع استبانه على عينة عشوائية بلغ قوامها (145) مدققاً من مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، وبلغ عدد الاستبيانات المرتجعة والصالحة للتحليل (99) استبانه، وبنسبة إرجاع بلغت (68.3%) من عدد الاستبيانات الموزعة. ومن أهم نتائج الدراسة أنه يوجد استخدام لتكنولوجيا المعلومات في التدقيق من قبل مدققي الحسابات في الأردن بدرجة عالية، وأن لتكنولوجيا المعلومات دور في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية بدرجة عالية.

5- دراسة (جعارة، 2012) بعنوان "**أساليب المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتيال/ الغش في البيانات المالية للشركات المساهمة العامة**"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الأساليب والإجراءات المتبعة لاكتشاف أفعال الاحتيال- الغش عند إصدار البيانات المالية لدى مجموعة من الشركات المساهمة العامة في الأردن، والعاملة في المدن الصناعية (عمان، إربد، الزرقاء) من وجهة نظر مدققين الحسابات الخارجيين، والمسؤوليات التي تقع على عاتقهم عند اكتشاف فعل الاحتيال- الغش، وقد اختار الباحث عينة عشوائية من المدققين العاملين في مكاتب

تدقيق الحسابات الخارجيين المسجلين لدى جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، وهؤلاء كانوا قد قاموا بالتدقيق على البيانات المالية للشركات المساهمة العامة في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة التي تفيد أصحاب المصالح (Stakeholders) الذين يسعون إلى الحصول على بيانات وتقارير مالية دقيقة حول وضع الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

6- دراسة (أسعد، 2012) بعنوان "**تحسين فعالية المراجعة في كشف الاحتيال المالي باستخدام إشارات خطر المراجعة**"، هدفت الدراسة إلى زيادة كفاءة مراجع الحسابات الخارجي في الكشف عن الاحتيال المالي من خلال دراسة أثر استخدام إشارات خطر المراجعة على تقييم نظم الرقابة الداخلية ومدى الاعتماد عليها، وقد ارتكزت على القيام بدراسة ميدانية تضمنت عينة من المراجعين الخارجيين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبلغ حجم العينة (384) مفردة وعدد القوائم الصالحة للتحليل (216) قائمة. ومن أهم نتائج الدراسة أنها بينت وجود تأثير إيجابي لاستخدام إشارات خطر المراجعة من قبل فريق مراجعة الحسابات الخارجي على تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية المتعلقة بالمنشأة محل المراجعة، وأيضاً وجود تأثير إيجابي لاستخدام إشارات خطر المراجعة على تحسين فعالية المراجعة في الكشف عن الاحتيال.

7- دراسة (العفيفي، 2009) بعنوان "**قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية على مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية**"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في كشف ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانه اعتماداً على الدراسات النظرية والدراسات السابقة مكونة من (3) أجزاء وزعت على ا لمراجعين الداخلين في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة، وتم توزيع (35) استبانه وبلغت الردود (34) أي بنسبة إرجاع قدرها (97.1%) وتم استبعاد (3) منها لعدم صلاحيتهم للتحليل واستخدم الباحث البرنامج الإحصائي (SPSS) للتحليل الإحصائي، كما استخدم المعالجات الإحصائية الملائمة لهذا الغرض، ومن أهم نتائج الدراسة

انخفاض أهمية المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة بدرجة كبيرة، وارتفاع تكاليف تطبيق معايير الأداء المهني يحول بدرجة كبيرة دون تطبقها.

8- دراسة (العمري، وعبد المغني، 2006) بعنوان "**مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية**"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، وقياس العلاقة بين ذلك المدى من التطبيق وكل من حجم البنك، والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي، وكذلك استكشاف المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية، فقد تم إعداد استبانه موجهة إلى المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية تتكون من أربعة أقسام، وقد تم توزيع الإستبانة على جميع المدققين الداخليين العاملين في البنوك التجارية اليمنية وعددهم (99) مدققا داخليا وبلغ عدد الاستبيانات المستردة (86) استبانه، أي ما نسبته (9.86%) من مجموع الاستبيانات الموزعة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية ضعيفة حيث كانت بنسبة (59.58)، وكذلك أظهرت عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية وكل من حجم البنك، والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي، كما بينت وجود عدد من المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية، من أهمها عدم وجود إلزام قانوني بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في تلك البنوك.

2-20.أوجه الشبه بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوعات مختلفة عن المراجعة الداخلية، حيث تناول بعضها دور التدقيق الداخلي فى الحد من الاحتيال المالي، وتناول البعض الآخر دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية، كما تناولت أيضاً تحسين فعالية المراجعة في كشف الاحتيال المالي باستخدام إشارات خطر المراجعة، وكانت نتائج الدراسات معظمها متباينة وفقاً للبيئة التي أُجريت فيها الدراسة، وتأتي هذه الدراسة لاستكمال الدراسات السابقة من حيث تناول تحليل ما دور المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي الذي يتعرض له البنوك التجارية اليمنية في العاصمة- صنعاء، وذلك في بيئة تتسم بتغيرات سريعة ومحفوفة بالمخاطر بالنظر إلى خصوصية الوضع في العاصمة- صنعاء.

الفصل الثالث:

الإطار العملي للدراسة.

3-1 المقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للإجراءات المتبعة في تنفيذ البحث الميداني وإفراد مجتمع الدراسة وعينتها وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها وصدقها وثباتها كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحثون في تعين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمد عليها الباحثون في تحليل الدراسة.

3-2 وصف أداة الدراسة:

صممت استمارة الاستبيان كأداة لجمع بيانات عن الظاهرة المدروسة وقد تكونت الاستمارة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: يتضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

القسم الثاني: ويتضمن متغيرات الدراسة وعددها ثلاثة متغيرات وفي كل متغير يحتوي على عدد من العبارات، وقد طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم وبحسب قناعتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (موافق تماما، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق تماما)، وكما يلي:

- **المحور الأول:** "هناك أثر لكفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي". يتضمن (5) أسئلة.
- **المحور الثاني:** "هناك أثر للبرامج الحديثة على الحد من الاحتيال المالي". يتضمن (5) أسئلة.
- **المحور الثالث:** "هناك أثر لوجود اللوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي". يتضمن (5) أسئلة.

3-3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في إدارات المراجعة الداخلية في البنوك التجارية اليمنية بأمانة العاصمة حيث حدد الباحثون ثلاثة بنوك تجارية كعينة مرحلية أولى ثم قام الباحثون باختيار (50) فردا بشكل عشوائي من العاملين في إدارة المراجعة الداخلية في هذه البنوك لتكون

عينة الدراسة، وقد قام الباحثون بتوزيع الاستبيان عليهم، وقد تم استعادة (42) استمارة وبنسبة (84%) من العدد الموزع جميعها صالحة وقابلة للتحليل تفاصيل ذلك في الجدول رقم (1/3) وكما يلي:

الجدول رقم (1/3) العينة الموزعة والمستردة.

العينة محل الدراسة	عدد الاستبيان			
	الموزع	المسترجع	المرفوض	القابل للتحليل
البنك رقم (1)	20	16	0	16
البنك رقم (2)	10	9	0	9
البنك رقم (3)	20	17	0	17
المجموع	50	42	0	42

3-4 اختبار ثبات الأداة وصدق محتوى الاستبيان:

للتأكد من الصدق الظاهري الاستبيان وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحثون بعرضها على المشرف للموافقة عليها ومن ثم إجراء الاختبارات اللازمة لها وعلى النحو التالي

❖ اختبار ثبات الأداة:

المقصود بثبات الأداة هو للتأكد فيما إذا أعيد الاستبيان إلى العينة نفسها هل بيتم الحصول على نفس النتيجة وبالتالي فقد قام الباحثون بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الإستبانة بطريقة كورنباخ ألفا، وكما هو موضح بالجدول رقم (2/3) التالي:

جدول رقم (2/3)

يوضح نتائج اختبار ثبات الأداة.

المحور	عدد العبارات	Cronbach's Alpha
المحور الأول: أثر لكفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي.	5	.695
المحور الثاني: أثر للبرامج الحديثة على الحد من الاحتيال المالي.	5	.683
المحور الثالث: أثر لوجود اللوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي.	5	.652
جميع المحاور	15	.814

تشير النتائج في الجدول رقم (2/3) أن جميع معاملات الثبات لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بكل محور من محاور الدراسة، وعلى مستوى جميع محاور الإستبانة كانت أكبر من (60%) مما يدل بأن أداة الدراسة (الإستبانة) التي بموجبها تم جمع بيانات العينة تتصف بالثبات العالي، وبما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

❖ صدق المحتوى:

المقصود بصدق المحتوى هو أن عبارات كل محور ترتبط بدرجة مرتفعة بمحورها وتشترك معاً في قياسه ولذا قام الباحثون بحساب معاملات الصدق من خلال ربط العبارة بمحورها ومن ثم حساب معامل الارتباط بيرسون والتالي يوضح ذلك:

المحور الأول: أثر كفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي:

الجدول رقم (3/3) يعرض قيم معاملات ارتباط عبارات أثر كفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي بمحورها.

الجدول رقم (3/3)

قيم معامل الارتباط Pearson correlation لمصفوفة ارتباط عبارات أثر كفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي بمحورها.

م	العبارة	قيمة معامل الارتباط (R)	مستوى الدلالة
1	حصول المراجع على مؤهل علمي مناسب في المحاسبة والمراجعة يساهم في معالجة مشكلة الاحتيال المالي.	.583**	.000
2	سعي المراجع الداخلي على تطبيق أقصى درجات الموضوعية في عملة يساعد في اكتشاف الاحتيال المالي.	.686**	.000
3	قيام المراجع الداخلي بعملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الداخلية يسهل عملية اكتشاف الاحتيال المالي.	.556**	.000
4	إلمام المراجع الداخلي بالمبادئ المحاسبية المقبولة يؤدي إلى كشف الاحتيال المالي والتلاعب في التقارير المالية.	.807**	.000
5	استقلالية ونزاهة المراجع الداخلي في أداء المهام الموكلة له يساعد في كشف الاحتيال المالي.	.561**	.000

$\alpha \leq 0.01$ دالة إحصائيا

تشير النتائج في الجدول رقم (3/3) بأن جميع قيم معاملات الارتباط للعبارات الخاصة بأثر كفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي ترتبط بدرجة مرتفعة بعلاقتها مع الدرجة الكلية لمحورها عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.01)، وهذا يشير إلى تمتع عبارات هذا المحور بصدق عالي وتشترك معاً في قياسه.

المحور الثاني: أثر البرامج الحديثة على الحد من الاحتيال المالي:

الجدول رقم (4/3) يعرض قيم معاملات ارتباط عبارات أثر البرامج الحديثة على الحد من الاحتيال المالي بمحورها.

الجدول رقم (4/3)

قيم معامل الارتباط Pearson correlation لمصفوفة ارتباط عبارات أثر البرامج الحديثة على الحد من الاحتيال المالي بمحورها.

م	العبارة	قيمة معامل الارتباط (R)	مستوى الدلالة
1	استخدام أنظمة محاسبية غير دقيقة في التعاملات المالية تعطي الفرصة للاحتيال المالي.	.615**	.000
2	البرامج المستخدمة في المراجعة الداخلية هي من أحدث البرامج وأفضلها.	.724**	.000
3	تتوفر أنظمة مراجعة داخلية متطورة تساهم في حسن سير إجراءات وجودة المراجعة الداخلية.	.726**	.000
4	وضع برنامج للموظفين وغيرهم للتقرير عن الاحتيال والسلوك غير الأخلاقي.	.618**	.000
5	يتوفر لدى موظفي قسم المراجعة الداخلي الفهم الكافي لعمل البرامج الحاسوبية وإجراءات الرقابة الالكترونية المطبقة.	.810**	.000

$\alpha \leq 0.01$ دالة إحصائيا

تشير النتائج في الجدول رقم (4/3) بأن جميع قيم معاملات الارتباط للعبارات الخاصة بأثر البرامج الحديثة على الحد من الاحتيال المالي ترتبط بدرجة مرتفعة بعلاقتها مع الدرجة الكلية لمحورها عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.01)، وهذا يشير إلى تمتع عبارات هذا المحور بصدق عالي وتشترك معاً في قياسه.

المحور الثالث: أثر وجود اللوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي:

الجدول رقم (5/3) يعرض قيم معاملات ارتباط عبارات أثر وجود اللوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي بمحورها.

الجدول رقم (5/3)

قيم معامل الارتباط Pearson correlation لمصفوفة ارتباط عبارات عبارات أثر وجود اللوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي بمحورها.

م	العبارة	قيمة معامل الارتباط (R)	مستوى الدلالة
1	تكتسب إدارة المراجعة الداخلية الموقع التنظيمي المناسب الذي يتيح لها أداء مسئولياتها المهنية باستقلال وحياد وموضوعية.	.552**	.000
2	وضع هيكل تنظيمي يتضمن كل الصفات الإنسانية التي تلتزم بها كل وظيفة يساهم في تقليل الاحتيال المالي.	.499	.000
3	التزام المراجع الداخلي بتنفيذ إحكام القانون والتشريعات يمهد لاكتشاف الاحتيال المالي.	.769**	.000
4	يتحقق المراجع من وجود هيكل تنظيمي واضح.	.769**	.000
5	يتأكد المراجع من مدى وجود سياسات وإجراءات واضحة للتحقق من وجود الاحتيال في المنشأة.	.661**	.000

$\alpha \leq 0.01$ دالة إحصائيا

تشير النتائج في الجدول رقم (5/3) بأن جميع قيم معاملات الارتباط للعبارات الخاصة بأثر وجود اللوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي ترتبط بدرجة مرتفعة بعلاقتها مع الدرجة الكلية لمحورها عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.01)، وهذا يشير إلى تمتع عبارات هذا المحور بصدق عالي وتشترك معاً في قياسه.

3-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها فقد تم استخدام الحزمة الإحصائية v22 (SPSS) المتعارف عليها نظراً لملائمتها لمثل هذه الدراسة، وفيما يلي أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة:

1- التوزيع التكراري والنسب المئوية للإجابات.

2- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي (درجة الأثر) لتحليل عبارات الاستبيان.

3- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق محتوى الاستبيان.

4- معامل الاتساق الداخلي كورنباخ ألفا لقياس ثبات الاستبيان.

5- اختبار T-test لعينة واحدة one sample t- test لاختبار فرضيات الدراسة.

3-6 عرض ووصف المتغيرات الشخصية والوظيفية:

1- العمر.

يوضح الجدول رقم (6/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للعمر.

جدول رقم (6/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للعمر.

العمر	العدد	%
30 سنة فأقل	17	40.5
من 31 سنة إلى 40 سنة	19	45.2
من 41 سنة إلى 50 سنة	5	11.9
من 50 سنة فأكثر	1	2.4
Total	42	100.0

(المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2022م)

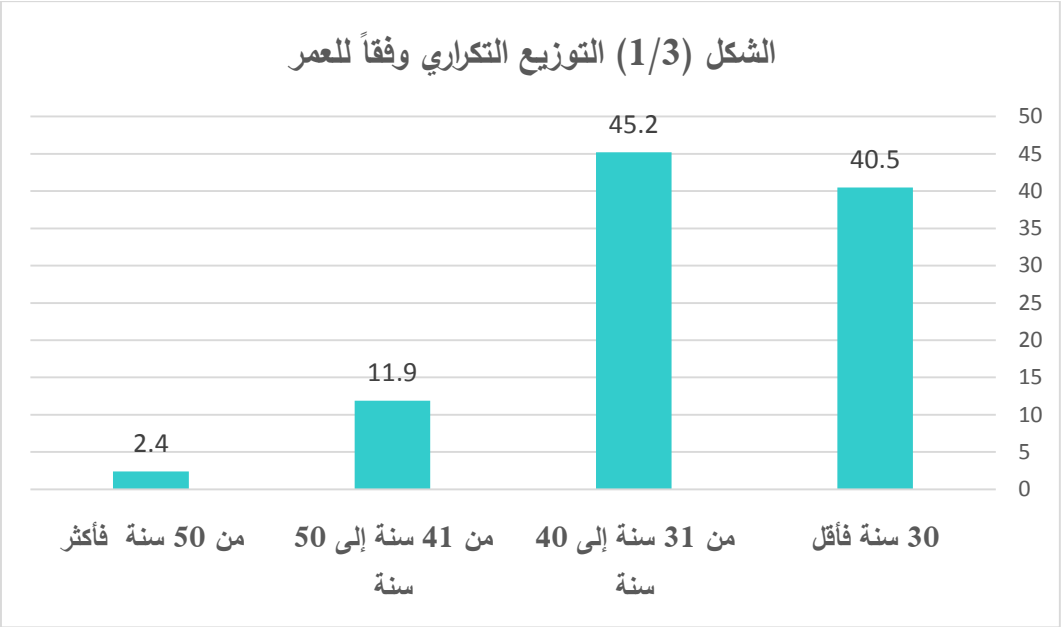

تشير النتائج في الجدول رقم (6/3) أن الفئة العمرية (من 31 سنة إلى 40 سنة) حلت في المرتبة الأولى بنسبة (45.2%) وبواقع (19) فردا، وحلت في المرتبة الثانية الفئة العمرية (30 سنة فأقل) بنسبة (40.5%) وبواقع (17) فردا، وحلت الفئة العمرية (من 41 سنة إلى 50 سنة) في المرتبة الثالثة بنسبة (11.9%) وبواقع (5) أفراد، بينما حلت الفئة العمرية (50 سنة فأكثر) في المرتبة الأخيرة بنسبة (2.4%) وبواقع فرد واحد.

2- المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (7/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي.

جدول رقم (7/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	العدد	%
بكالوريوس	30	71.4
ماجستير	11	26.2
دكتوراه	1	2.4
Total	42	100.0

(المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2022م)

الشكل (2/3) التوزيع التكراري وفقاً للمؤهل العلمي

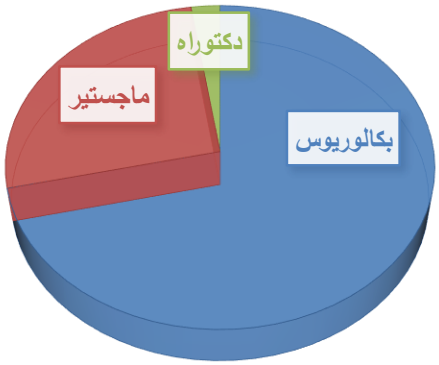

تشير النتائج في الجدول رقم (7/3) بأن فئة المؤهل العلمي (بكالوريوس) قد احتلت المرتبة الأولى بنسبة (71.4%) وبواقع (30) فردا، وحل في المرتبة الثانية المؤهل العلمي (ماجستير) بنسبة (26.2%) وبواقع (11) فردا، بينما حل في المرتبة الأخيرة المؤهل العلمي (دكتوراه) بنسبة (2.4%) وبواقع فرد واحد.

3- التخصص:

يوضح الجدول رقم (8/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للتخصص.

جدول رقم (8/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للتخصص.

التخصص	العدد	%
محاسبة	35	83.3
إدارة أعمال	3	7.1
نظم معلومات	2	4.8
علوم مالية ومصرفية	2	4.8
Total	42	100.0

(المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2022م)

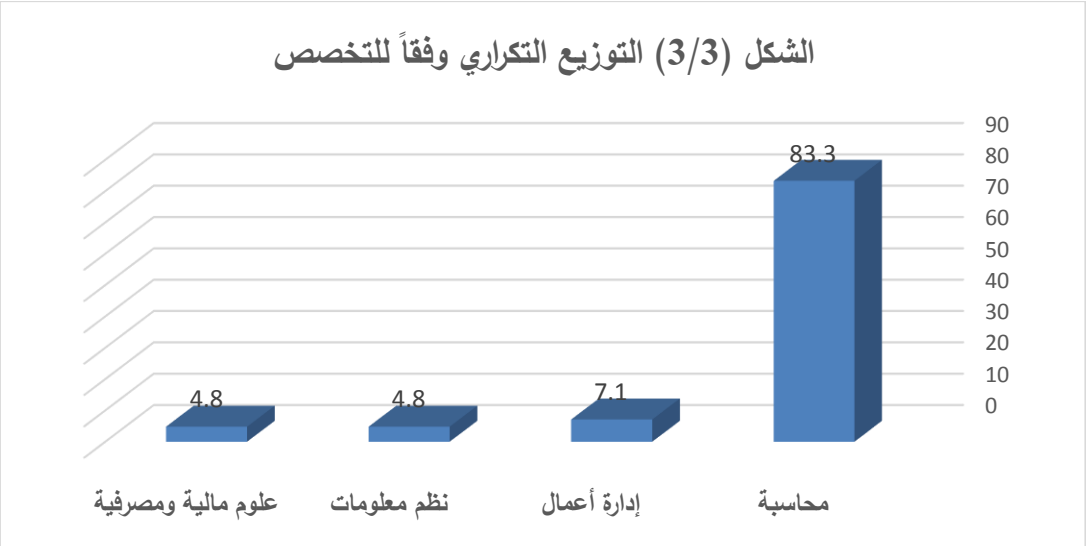

تشير النتائج في الجدول رقم (8/3) بأن المتخصصين في مجال (المحاسبة) حلوا في المرتبة الأولى بنسبة (83.3%) وبواقع (35) فردا، وحل في المرتبة الثانية المتخصصون في مجال (الإدارة) بنسبة (7.1%) وبواقع (3) أفراد، بينما حل في المرتبة الأخيرة المتخصصين في مجالي (نظم المعلومات وعلوم المالية والمصرفية) بنسبة (4.8%) وبواقع فردين لكل من هما.

4- المسمى الوظيفي:

يوضح الجدول رقم (9/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمسمى الوظيفي.

جدول رقم (9/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمسمى الوظيفي.

المسمى الوظيفي	العدد	%
محاسب	17	40.5
مراجع داخلي	22	52.4
مدير مالي	1	2.4
مدقق حسابات	2	4.8
Total	42	100.0

(المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2022م)

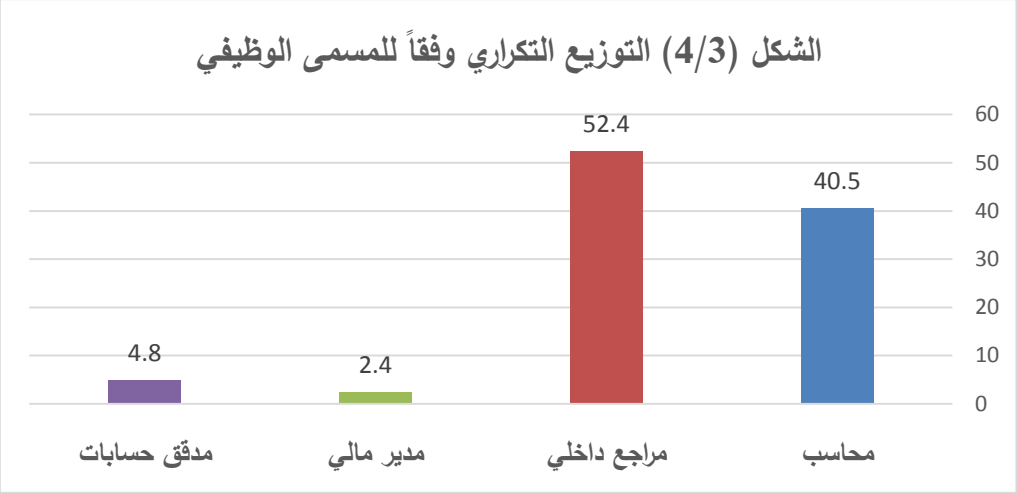

تشير النتائج في الجدول رقم (9/3) بأن المراجعين الداخليين حلوا في المرتبة الأولى بنسبة (52.4%) وبواقع (22) فردا، وحل في المرتبة الثانية المحاسبين بنسبة (40.5%) وبواقع (17) فردا، وحل في المرتبة الثالثة مدققي الحسابات بنسبة (4.8%) وبواقع فردين، بينما حل في المرتبة الأخيرة المدراء الماليين بنسبة (2.4%) وبواقع فرد واحد.

5- سنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (10/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة.

جدول رقم (10/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	العدد	%
أقل من 5 سنوات	14	33.3
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	13	31.0
من 11 سنة إلى 15 سنة	11	26.2
من 16 سنة إلى 20 سنة	3	7.1
من 21 سنة فأكثر	1	2.4
Total	42	100.0

(المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2022م)

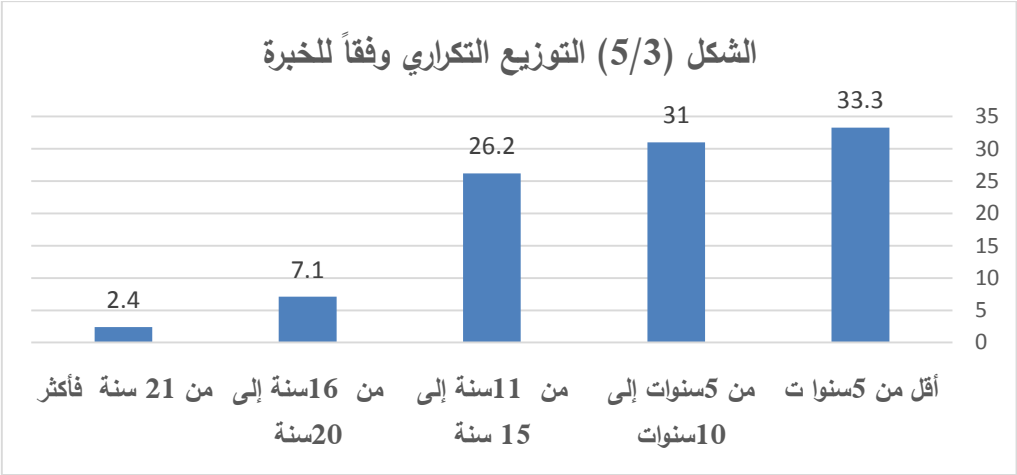

تشير النتائج في الجدول رقم (10/3) أن فئة الخبرة (أقل من 5 سنوا ت) حلت في المرتبة الأولى بنسبة (33.3%) وبواقع (14) فردا، وفي المرتبة الثانية فئة الخبرة (من 5 سنوات إلى 10 سنوات) بنسبة (31.0%) وبواقع (13) فردا، وفي المرتبة الثالثة فكانت فئة الخبرة (من 16 سنة إلى 20سنة) بنسبة (7.1%) وبواقع (3) أفراد، بينما فئة الخبرة (من 21 سنة فأكثر) فحلت في المرتبة الأخيرة بنسبة (2.4%) وبواقع فرد واحد.

3-7 عرض وتحليل البيانات الأساسية للدراسة:

وللتعرف على "أثر المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي" فقد تم احتساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من العبارات الواردة في الاستبانه وعلى مستوى المحاور، مع الأخذ بعين الاعتبار تدرج مقياس ليكرت الخماسي في الدراسة وكما يلي:

(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما

واستناداً إلى المعادلة التالية:

(الحد الأعلى– الحد الأدنى) مقسوما على الحد الأعلى أي أن (5–1) مقسوما على (5) نحصل على

قيمة المعامل (0.80) وبإضافة طول الفئة التي قيمتها (1) في مقياس ليكرت الخماسي إلى المعامل نحصل على الحد الأدنى للفئة الأولى (1.80) وبتكرار إضافة المعامل إلى

الحدود الدنيا لكل فئة نحصل على المستويات الخمسة التالية والموضحة في الجدول رقم (11/3):

جدول رقم (11/3) يبين

المدى لكل مستوى.

م		الدرجة
1	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو المحور بين 1- 1.79	منخفضة جداً
2	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو المحور بين 1.80- 2.59	منخفضة
3	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو المحو بين 2.60- 3.39	متوسطة
4	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو المحور بين 3.40- 4.19	مرتفعة
5	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو المحور بين 4.20- 5	مرتفعة جداً

وبذلك فإن هذه الفئات سيتم التعامل معها في تحديد درجة الموافقة على عبارات الاستبيان وبأن الوسط الفرضي هو الحد الأعلى للفئة الوسيطية وهو (3.39) وكما يلي:

المحور الأول: أثر كفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي:

يعرض الجدول رقم (12/3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على العبارات الخاصة بأثر كفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي وكما يلي:

الجدول رقم (12/3) يبين

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على العبارات الخاصة بأثر كفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي.

	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اختبار Tلعينة واحدة		الترتيب	درجة الأثر
					T	Sig.		
1	حصول المراجع على مؤهل علمي مناسب في المحاسبة والمراجعة يساهم في معالجة مشكلة الاحتيال المالي.	4.19	.634	83.8	8.183	.000**	2	**مرتفعة**
2	سعي المراجع الداخلي على تطبيق أقصى درجات الموضوعية في عملة يساعد في اكتشاف الاحتيال المالي.	4.05	.764	81.0	5.581	.000**	5	**مرتفعة**
3	قيام المراجع الداخلي بعملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الداخلية يسهل عملية اكتشاف الاحتيال المالي.	4.17	.660	83.4	7.632	.000**	3	**مرتفعة**
4	إلمام المراجع الداخلي بالمبادئ المحاسبية المقبولة يؤدي إلى كشف الاحتيال المالي والتلاعب في التقارير المالية.	4.14	.872	82.8	5.598	.000**	4	**مرتفعة**
5	استقلالية ونزاهة المراجع الداخلي في أداء المهام الموكلة له يساعد في كشف	4.21	.606	84.2	8.811	.000**	1	**مرتفعة جداً**

	الاحتيال المالي.							
	لجميع العبارات	4.15	.461	83.0	10.723	.000**		**مرتفعة**

- **حجم العينة (n=42)، الوسط الفرضي (3.39)، درجة الحرية لاختبار T ("41"1−n).**
- **(**) المتوسط الحسابي يزيد عن الوسط الفرضي بدلالة إحصائية ذو معنوية عالية عند مستوى(α<0.05).**
- **(*) المتوسط الحسابي يزيد عن الوسط الفرضي بدلالة إحصائية ذو معنوية غير عالية عند مستوى(α<0.05).**

(المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2022م)

تشير النتائج بالجدول رقم (12/3) السابق أن الدرجة الكلية لأثر كفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي في البنوك التجارية اليمنية قد ظهرت بدرجة مرتفعة حسب الإجابات وبدلالة إحصائية ذو معنوية عالية وفقاً لنتائج اختبار t-test بمتوسط حسابي (4.15) وبوزن نسبي (83.0%) وهذا يشير إلى أثر كفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي في البنوك التجارية اليمنية، وقد كانت جميع عبارات الجدول معبرة عن درجة مرتفعة ومرتفعة جداً، وأن أهم عبارة من وجهة نظر العينة المبحوثة العبارة رقم (5) حيث قد احتلت الترتيب الأول وهذه العبارة تنص (استقلالية ونزاهة المراجع الداخلي في أداء المهام الموكلة له يساعد في كشف الاحتيال المالي) بمتوسط حسابي (4.21) وبوزن نسبي (84.2%) معبرة عن درجة مرتفعة جداً، وحلت العبارة رقم (1) في المرتبة الثانية والتي تنص (حصول المراجع على مؤهل علمي مناسب في المحاسبة والمراجعة يساهم في معالجة مشكلة الاحتيال المالي) بمتوسط حسابي (4.19) وبوزن نسبي (83.8%)، في حين العبارة رقم (2) والتي تنص (سعي المراجع الداخلي على تطبيق أقصى درجات الموضوعية في عملة يساعد في اكتشاف الاحتيال المالي) فقد حلت بالمرتبة الأخيرة معبرة عن درجة مرتفعة بمتوسط حسابي (4.05)، وبوزن نسبي (81.0%).

المحور الثاني: أثر البرامج الحديثة على الحد من الاحتيال المالي:

يعرض الجدول رقم (13/3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على العبارات الخاصة بأثر البرامج الحديثة على الحد من الاحتيال المالي وكما يلي.

الجدول رقم (13/3) يبين

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على العبارات الخاصة بأثر البرامج الحديثة على الحد من الاحتيال المالي.

	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اختبار Tالعينة واحدة		الترتيب	درجة الأثر
					T	Sig.		
1	استخدام أنظمة محاسبية غير دقيقة في التعاملات المالية تعطي الفرصة للاحتيال المالي.	4.24	.759	84.8	7.242	.000**	1	مرتفعة جداً
2	البرامج المستخدمة في المراجعة الداخلية هي من احدث البرامج وأفضلها.	3.95	.909	79.0	4.008	.000**	3	مرتفعة
3	تتوفر أنظمة مراجعة داخلية متطورة تساهم في حسن سير إجراءات وجودة المراجعة الداخلية.	3.95	.764	79.0	4.773	.000**	2	مرتفعة
4	وضع برنامج للموظفين وغيرهم للتقرير عن الاحتيال والسلوك غير الأخلاقي.	3.86	.899	77.2	3.367	.002**	4	مرتفعة
5	يتوفر لدى موظفي قسم المراجعة الداخلي الفهم الكافي لعمل البرامج الحاسوبية وإجراءات الرقابة الالكترونية	3.79	1.001	75.8	2.562	.014*	5	مرتفعة

	المطبقة.							
	لجميع العبارات	3.96	.560	79.2	6.567	.000**		**مرتفعة**

- **حجم العينة (n=42)، الوسط الفرضي (3.39)، درجة الحرية لاختبار T ("41"1−n).**
- **(**) المتوسط الحسابي يزيد عن الوسط الفرضي بدلالة إحصائية ذو معنوية عالية عند مستوى(α<0.05).**
- **(*) المتوسط الحسابي يزيد عن الوسط الفرضي بدلالة إحصائية ذو معنوية غير عالية عند مستوى(α<0.05).**

(المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2022م)

تبين النتائج بالجدول رقم (13/3) أن الدرجة الكلية لأثر البرامج الحديثة على الحد من الاحتيال المالي قد ظهرت بدرجة مرتفعة حسب الإجابات وبدلالة إحصائية ذو معنوية عالية وفقاً لنتائج اختبار t-test بمتوسط حسابي (3.96) وبوزن نسبي (79.2%)، وقد كانت جميع عبارات الجدول معبرة عن درجة مرتفعة، وأن العبارة رقم (1) قد حلت في المرتبة الأولى والتي تنص (استخدام أنظمة محاسبية غير دقيقة في التعاملات المالية تعطي الفرصة للاحتيال المالي) بمتوسط حسابي (4.24) وبوزن نسبي (84.8%) معبرة عن درجة مرتفعة جداً، وحلت العبارة رقم (3) في المرتبة الثانية والتي تنص (تتوفر أنظمة مراجعة داخلية متطورة تساهم في حسن سير إجراءات وجودة المراجعة الداخلية) بمتوسط حسابي (3.95) وبوزن نسبي (79.0%)، بينما العبارة رقم (5) والتي تنص (يتوفر لدى موظفي قسم المراجعة الداخلي الفهم الكافي لعمل البرامج الحاسوبية وإجراءات الرقابة الالكترونية المطبقة) فقد حلت بالمرتبة الأخيرة معبرة عن درجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.79)، وبوزن نسبي (79.2%).

المحور الثالث: أثر وجود اللوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي:

يعرض الجدول رقم (14/3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على العبارات الخاصة بأثر وجود اللوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي وكما يلي.

الجدول رقم (14/3) يبين

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على العبارات الخاصة بأثر وجود اللوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي.

	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اختبار Tالعينة واحدة		الترتيب	درجة الأثر
					T	Sig.		
1	تكتسب إدارة المراجعة الداخلية الموقع التنظيمي المناسب الذي يتيح لها أداء مسئولياتها المهنية باستقلال وحياد وموضوعية.	4.17	.660	83.4	7.632	.000**	2	مرتفعة
2	وضع هيكل تنظيمي يتضمن كل الصفات الإنسانية التي تلتزم بها كل وظيفة يساهم في تقليل الاحتيال المالي.	4.14	.843	82.8	5.787	.000**	3	مرتفعة
3	التزام المراجع الداخلي بتنفيذ إحكام القانون والتشريعات يمهد لاكتشاف الاحتيال المالي.	4.19	.833	83.8	6.225	.000**	1	مرتفعة
4	يتحقق المراجع من وجود هيكل تنظيمي واضح.	3.76	.878	75.2	2.745	.009**	5	مرتفعة
5	يتأكد المراجع من مدى وجود سياسات وإجراءات واضحة للتحقق من وجود الاحتيال في المنشأة.	4.05	.909	81.0	4.687	.000**	4	مرتفعة

	لجميع العبارات	4.06	.507	81.2	8.597	.000**		**مرتفعة**

- **حجم العينة (n=42)، الوسط الفرضي (3.39)، درجة الحرية لاختبار T ("41"1−n).**
- **(**) المتوسط الحسابي يزيد عن الوسط الفرضي بدلالة إحصائية ذو معنوية عالية عند مستوى(0.05>α).**
- **(*) المتوسط الحسابي يزيد عن الوسط الفرضي بدلالة إحصائية ذو معنوية غير عالية عند مستوى(0.05>α).**

(المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2022م)

تظهر النتائج بالجدول رقم (14/3) أن الدرجة الكلية لأثر وجود اللوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي قد ظهرت بدرجة مرتفعة حسب الإجابات وبدلالة إحصائية ذو معنوية عالية وفقاً لنتائج اختبار t-test بمتوسط حسابي (4.06) وبوزن نسبي (81.2%)، وقد كانت جميع عبارات الجدول معبرة عن درجة مرتفعة، وأن العبارة رقم (3) قد حلت في المرتبة الأولى والتي تنص (التزام المراجع الداخلي بتنفيذ إحكام القانون والتشريعات يمهد لاكتشاف الاحتيال المالي) بمتوسط حسابي (4.19) وبوزن نسبي (83.8%) معبرة عن درجة مرتفعة، وحلت العبارة رقم (1) في المرتبة الثانية والتي تنص (تكتسب إدارة المراجعة الداخلية الموقع التنظيمي المناسب الذي يتيح لها أداء مسئولياتها المهنية باستقلال وحياد وموضوعية) بمتوسط حسابي (4.17) وبوزن نسبي (83.4%)، بينما العبارة رقم (4) والتي تنص (يتحقق المراجع من وجود هيكل تنظيمي واضح) فقد حلت بالمرتبة الأخيرة معبرة عن درجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.76)، وبوزن نسبي (75.2%).

3-8 عرض وتحليل اختبار فرضيات الدراسة:

للتعرف على "أثر المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي" فقد تم إجراء عملية اختبار فرضيات الدراسة والتحقق من نتائجها وذلك في التحقق من أن المتوسط الحسابي الذي أبداه أفراد العينة أكبر بدرجة معنوية من المتوسط الفرضي المعتمد في هذه الدراسة والذي قيمته (3.39) درجة والذي ينفي وجود الأثر، ولهذا الغرض تم استخدام اختبار (t) للعينة الواحدة One Sample T- test، ويهدف اختبار (t) إلى فحص فيما إذا كانت متغيرات الدراسة لها أثر معنوي ذو دالة إحصائياً، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية (الصفرية) وقبول الفرضية البديلة (فرضية الباحثون) أي إثبات وجود الأثر، أما إذا كانت غير دالة إحصائياً فيتم قبول الفرضية العدمية (الصفرية) التي

تؤكد على عدمية الأثر، وعليه ستكون قاعدة القرار لقبول ورفض الفرضيات الثلاث الأولى وفقاً لما يلي:

1- رفض الفرضية العدمية (الصفرية) و قبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة t المحسوبة موجبة ومستوى الدلالة للاختبار اقل من (0.05) بمعنى أن المتوسط الحسابي المحتسب من العينة أكبر بكثير من الوسط الفرضي (درجة القياس) (3.39) بدلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعتمد لغاية هذه الدراسة (α<.05).

2- قبول الفرضية العدمية (الصفرية) و رفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة t المحسوبة سالبة ومستوى الدلالة للاختبار اقل من (0.05) بمعنى أن المتوسط الحسابي المحتسب من العينة اقل بكثير من الوسط الفرضي (درجة القياس) (3.39) بدلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعتمد لغاية هذه الدراسة (α<.05).

3- قبول الفرضية العدمية (الصفرية) و رفض الفرضية البديلة بغض النظر ما إذا كانت قيمة t المحسوبة موجبة أو سالبة ومستوى الدلالة للاختبار أكبر من (0.05) بمعنى أن المتوسط الحسابي المحتسب من العينة يساوي تقريباً الوسط الفرضي (درجة القياس) (3.39) بدلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعتمد لغاية هذه الدراسة (α≥.05).

وفيما يلي عرض وتحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

- **الفرضية الأولى (H1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي.**

هدفت هذه الفرضية إلى التعرف **عن** أثر كفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي للتحقق **من هذه الفرضية،** تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء العينة وإجراء اختبار (t) للعينة الواحدة One Sample T- test، وكانت النتائج موضحة في جدول رقم (15/3) التالي.

جدول رقم (15/3)

نتائج اختبار **(t)** للعينة الواحدة **One Sample T– test** لقياس الفرضية الأولى.

الفرضية	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجة الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية H1
الأولى	42	4.15	.461	10.723	41	.000	قبول الفرضية

- **ذات دلالة إحصائية عند (α>05.)**
- **الوسط الفرضي (درجة القياس المعتمدة = (3.39)**

تشير النتائج في الجدول رقم (15/3) أن قيمة المتوسط الحسابي عن أثر كفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي قد بلغت (4.15)، بانحراف معياري (461.)، وبما أن نتيجة اختبار (t) المحسوبة من العينة كانت موجبة حيث بلغت (10.723) وأن مستوى الدلالة للاختبار كانت أقل من مستوى الثقة (05.) حيث بلغت (000.) وهذا يشير بوجود فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي المحتسب من العينة والوسط الفرضي (درجة القياس المعتمدة) ولصالح المتوسط الحسابي المحتسب من العينة، وهذا يعني أن العينة المبحوثة تؤكد بأن كفاءة الكوادر البشرية لها أثر على الحد من الاحتيال المالي.

وبناءً على ذلك فإن الفرضية التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي) قد تم قبولها.

❖ **الفرضية الثانية (H1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبرامج الحديثة على الحد من الاحتيال المالي.**

هدفت هذه الفرضية إلى التعرف عن أثر ذو دلالة إحصائية للبرامج الحديثة على الحد من الاحتيال المالي. للتحقق **من هذه الفرضية**، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لآراء العينة وإجراء اختبار (t) للعينة الواحدة One Sample T- test، وكانت النتائج موضحة في جدول رقم(16/3) التالي.

جدول رقم (16/3)

نتائج اختبار **(t)** للعينة الواحدة **One Sample T- test** لقياس الفرضية الثانية.

الفرضية	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجة الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية H1
الثانية	42	3.96	.560	6.567	41	.000	قبول الفرضية

- **ذات دلالة إحصائية عند (α>05.)**
- **الوسط الفرضي (درجة القياس المعتمدة = (3.39)**

تشير النتائج في الجدول رقم (16/3) أن قيمة المتوسط الحسابي عن أثر البرامج الحديثة على الحد من الاحتيال المالي قد بلغت (3.96)، بانحراف معياري (560.)، وبما أن نتيجة اختبار (t) المحسوبة من العينة كانت موجبة حيث بلغت (6.567) وأن مستوى الدلالة للاختبار كانت أقل من مستوى الثقة (05.) حيث بلغت (000.) وهذا يشير بوجود فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي المحتسب من العينة والوسط الفرضي الذي يشير على عدم الأثر ولصالح المتوسط الحسابي المحتسب من العينة، وهذا يعني أن العينة المبحوثة تؤكد بأن البرامج الحديثة لها أثر على الحد من الاحتيال المالي.

وبناءً على ذلك فإن الفرضية التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبرامج الحديثة على الحد من الاحتيال المالي) قد تم قبولها.

❖ **الفرضية الثالثة (H1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي.**

هدفت هذه الفرضية إلى التعرف عن أثر اللوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي.

للتحقق **من هذه الفرضية**، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء العينة وإجراء اختبار (t) للعينة الواحدة One Sample T– test، وكانت النتائج موضحة في جدول رقم (17/3) التالي.

جدول رقم (17/3)

نتائج اختبار **(t)** للعينة الواحدة **One Sample T– test** لقياس الفرضية الثالثة.

الفرضية	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجة الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية H1
الثالثة	42	4.06	.507	8.597	41	.000	قبول الفرضية

- **ذات دلالة إحصائية عند (α>.05)**
- **الوسط الفرضي (درجة القياس المعتمدة = (3.39)**

تشير النتائج في الجدول رقم (17/3) أن قيمة المتوسط الحسابي عن وجود أثر للوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي قد بلغت (4.06)، بانحراف معياري (.507)، وبما أن نتيجة اختبار (t) المحسوبة من العينة كانت موجبة حيث بلغت (8.597) وأن مستوى الدلالة للاختبار كانت أقل من مستوى الثقة (.05) حيث بلغت (**.000**) وهذا يشير بوجود فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي المحتسب من العينة والوسط الفرضي الذي يشير إلى عدم الأثر ولصالح المتوسط الحسابي المحتسب من العينة، وهذا يعني بأنه يوجد أثر للوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي.

وبناءً على ذلك فإن الفرضية التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي) قد تم قبولها.

الفصل الرابع:

نتائج الدراسة الميدانية.

النتائج والتوصيات

4-1 النتائج:

1- توصلت النتائج إلى قبول الفرضيات التالية:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبرامج الحديثة على الحد من الاحتيال المالي.

3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي.

2- تشير النتائج أن الدرجة الكلية لأثر كفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي في البنوك التجارية اليمنية قد ظهرت بدرجة مرتفعة وبأهمية نسبية (83.0%).

3- تشير النتائج بأن استقلالية ونزاهة المراجع الداخلي في أداء المهام الموكلة له من أهم الركائز الأساسية التي تسهم في كشف الاحتيال المالي بأثر مرتفع جداً وبأهمية نسبية (84.2%).

4- أظهرت النتائج بأن حصول المراجع على الشهادات المهنية المناسبة في المحاسبة والمراجعة يساهم في معالجة مشكلة الاحتيال المالي وبدرجة مرتفعة حيث أن المراجع الداخلي عند القيام بمراجعة أعمال لا يتوفر لديه الخبرة الكافية والمناسبة فيها يؤثر سلباً على عملية المراجعة وعدم مقدرته على كشف الاحتيال المالي.

5- كشفت النتائج أن الدرجة الكلية لأثر البرامج الحديثة على الحد من الاحتيال المالي قد ظهرت بدرجة مرتفعة وبأهمية نسبية (79.2%)، و كشفت النتائج بأن استخدام أنظمة محاسبية غير دقيقة في التعاملات المالية تعطي الفرصة للاحتيال المالي بدرجة أثر مرتفعة جداً وبأهمية نسبية (84.8%) كما كشفت بأن توفر أنظمة مراجعة داخلية متطورة تساهم في حسن سير إجراءات وجودة المراجعة وبأهمية نسبية (79.0%).

6- تبين النتائج بأن الدرجة الكلية لأثر وجود اللوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي قد ظهرت بدرجة أثر مرتفعة وبأهمية نسبية (81.2%)، كما تبين النتائج بأن التزام

المراجع الداخلي بتنفيذ إحكام القانون والتشريعات من أبرز العناصر التي تمهد لاكتشاف الاحتيال المالي بأهمية نسبية (83.8%) كما نبين النتائج بأن بأهمية إن تكتسب إدارة المراجعة الداخلية الموقع التنظيمي المناسب الذي يتيح لها أداء مسئولياتها المهنية باستقلال وحياد وموضوعية وبأهمية نسبية (83.4%).

7- أن إلمام المراجع الداخلي بالمبادئ المحاسبية المقبولة يؤدي إلى كشف الاحتيال المالي والتلاعب في التقارير المالية.

8- يتوفر لدى موظفي قسم المراجعة الداخلي الفهم الكافي لعمل البرامج الحاسوبية وإجراءات الرقابة الالكترونية المطبقة.

4-2 التوصيات:

1- ضرورة إن تكتسب إدارة المراجعة الداخلية الموقع التنظيمي المناسب الذي يتيح لها أداء مسئولياتها المهنية باستقلال وحياد وموضوعية.

2- العمل على إشراك المراجعين الداخليين في برامج تدريبية مهنية ومتخصصة في مجال المراجعة الداخلية.

3- العمل على اختيار الكفاءات والمؤهلات المطلوبة في تعيين المراجعين الداخليين في إدارة المراجعة الداخلية.

4- ضرورة تأهيل وتدريب الموظفين في إدارة المراجعة الداخلية على المراجعة باستخدام تقنية المعلومات.

5- العمل على التزام المراجع الداخلي بتنفيذ إحكام القانون والتشريعات وتكريس ثقافة أخلاقية المهنة بين الموظفين في إدارة المراجعة الداخلية.

قائمة المراجع

أولا: القران الكريم.

ثانياً: المصادر العربية.

- **الكتب.**

- الغضوري، بدر محمد، (2011): "**العوامل المسببة للاحتيال المالي**". كلية التدريب- الرياض.
- الكاشف، محمود يوسف، (2002). "**نحو إطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة العلمية للاقتصاد والتجارة**"، جامعة عين الشمس، القاهرة، العدد الرابع.
- الصحن، عبد الفتاح محمد، السوافيري، فتحي رزق، (2004). "**الرقابة والمراجعة الداخلية**"، الدار الجامعية، مصر.
- جمعة، أحمد حلمي، (2011). "**المراجعة الداخلية والحكومية**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
- حريم، حسين، (1997): "**السلوك التنظيمي**". الأردن، عمان. دار زهران للنشر والتوزيع.
- دحدوح، حسن أحمد، و ألقاضي، حسن يوسف، (2009): "**مراجعة الحسابات المتقدمة**". عمان: دار الثقافة للنشر.
- شاهين، إبراهيم عثمان، (2011): "**المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الكتروني**". القاهرة- دار النشر الجامعية.
- عبد الله، خالد أمين (2000) "**علم تدقيق الحسابات**"، **الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- لطفي، أمين السيد أحمد.(2005). "**مسؤوليات وإجراءات في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة**". الدار الجامعية- الإسكندرية.

- **الدراسات الجامعية.**

- الهاشمي، ضياء، و شمخي، جبار، (2005): ***"تقويم آلية التدقيق الداخلي لتحاسب مكلفي ضريبة الدخل في العراق"***. دبلوم عالي في الضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.

- الفنيش، ايناس توفيق، و العمري، أحمد محمد، (2014): ***"مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق ودورها في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين"***. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك.

- لطفي، شعباني، (2004): ***"المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سونطراك*** مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، الجزائر.

- **المجلات:**

- العمري، أحمد محمد ، و عبد الغني، فضل عبد الفتاح، (2006): "**مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية**". *المجلة الأردنية في إدارة الإعمال، العدد الثالث.*

- الشهابي، إنعام، و منفذ، داغر، (ديسمبر, 2000): "**العوامل المؤثرة في الفساد الإداري والمالي**". *مجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد2.*

- بكري، علي حاج، (2005): "**دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال**". *المجلة العلمية كلية التجارة- جامعة الأزهر، العدد30.*

- صبيحى، محمد حسني، (يناير, 2000)، "**التعاقد الخارجي للقيام بالمراجعة الداخلية أحد الاتجاهات الحديثة في المراجعة- دراسة تحليلية**". *مجلة البحوث التجارية- جامعة الزقازيق، المجلد22، العدد الأول.*

- **المنظمات المهنية:**

- الإتحاد الدولي للمحاسبين، (2010): "**إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة**". ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

- معهد المراجعين الداخليين (IIA)، (يناير، 2019): "**الاحتيال والتدقيق الداخلي**".

ثالثاً: المصادر الأجنبية.

- Bunget, Ovidiu Constantin, & Dumitrescu: Alin Constantine,(2009) "**Detection and reporting the frauds and errors by the auditor",** Annals universities Apuleius Series Oeconomica.

- Drogalas, George, Karagiorgos Theofanis and Arampatzis Konstantinos. (2015), "**Factors associated with Internal Audit Effectiveness: Evidence from Greece**", Journal of Accounting and Taxation, Vol. 7(7), July.

- Fraud risk management:(2008) "**a guide to good practice**. CIMA.

- Mihret, Dessa legn Getie, and Aderajew Wondim Yismaw. (2007), "**Internal audit effectiveness: an Ethiopian public sector case**" ,Managerial Auditing Journal, Vol. 22NO 5.

قائمة الملاحق.

❖ **ملحق رقم (1) استبانه الدراسة.**

بسم الله الرحمن الرحيم

استبيانه

يقوم الباحثون بإعداد بحث علمي بعنوان "**دور المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال المالي**"، ونأمل من حضرتكم التعاون وتعبئة هذه الاستمارة بدقة وموضوعية، ونؤكد لكم بأن جميع البيانات والمعلومات التي سيتم الحصول عليها من خلال الاستبيان سوف تعامل بسرية تامة حسب ما تقتضيه قواعد البحث العلمي ولن تستخدم على الإطلاق إلا لخدمة هذا البحث، شاكرين لكم حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

يونس غرسان / أمجد الحيمي

علي غرسان / أحمد غرسان

أمجد العكيمي / يونس قناف

القسم الأول: البيانات الشخصية.

يرجى التكرم بوضع إشارة (√) في الفراغ المناسب.

1/ العمر:

☐ 30سنة فأقل ☐ من 31 إلى 40 سنة ☐ من 41 إلى 50 سنة

☐ 50 سنة فأكثر

2/ التخصص العلمي:

☐ محاسبة ☐ أدارة إعمال ☐ اقتصاد ☐ نظم معلومات

☐ علوم مالية ومصرفية ☐ أخرى

3/ المؤهل الوظيفي:

بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتورة ☐ دبلوم عالي ☐

أخرى ☐

4/ المسمى الوظيفي:

محاسب ☐ مراجع داخلي ☐ مدير مالي ☐ مدقق حسابات ☐

أخرى ☐

5/ سنوات الخبرة:

5سنوات فأقل ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ من 10 إلى 15 سنوات ☐

من 15 إلى 20 سنوات ☐ 20 سنة فأكثر ☐

القسم الثاني: أسئلة خاصة بموضوع البحث.

يرجى التكرم بوضع إشارة (√) أمام الإجابة المناسبة من وجهة نظركم لكل عبارة من عبارات الفرضيات التالية.

- **الفرضية الأولى: هناك أثر لكفاءة الكوادر البشرية على الحد من الاحتيال المالي.**

العبارات	موافق	موافق تماماً	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
1- حصول المراجع على مؤهل علمي مناسب في المحاسبة والمراجعة يساهم في معالجة مشكلة الاحتيال المالي.					
2- سعي المراجع الداخلي على تطبيق أقصى درجات الموضوعية في عملة يساعد في اكتشاف الاحتيال المالي.					
3- قيام المراجع الداخلي بعملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الداخلية يسهل عملية اكتشاف الاحتيال المالي.					

4- إلمام المراجع الداخلي بالمبادئ المحاسبية المقبولة يؤدي إلى كشف الاحتيال المالي والتلاعب في التقارير المالية.					
5- استقلالية ونزاهة المراجع الداخلي في أداء المهام الموكلة له يساعد في كشف الاحتيال المالي.					

- **الفرضية الثانية: هناك أثر للبرامج الحديثة على الحد من الاحتيال المالي.**

العبارات	موافق	موافق تماماً	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
1- استخدام أنظمة محاسبية غير دقيقة في التعاملات المالية تعطي الفرصة للاحتيال المالي.					
2- البرامج المستخدمة في المراجعة الداخلية هي من احدث البرامج وأفضلها.					
3- تتوفر أنظمة مراجعة داخلية متطورة تساهم في حسن سير إجراءات وجودة المراجعة الداخلية.					
4- وضع برنامج للموظفين وغيرهم للتقرير عن الاحتيال والسلوك غير الأخلاقي.					
5- يتوفر لدى موظفي قسم المراجعة الداخلي الفهم الكافي لعمل البرامج الحاسوبية وإجراءات الرقابة الالكترونية المطبقة.					

- **الفرضية الثالثة: هناك أثر لوجود اللوائح والتنظيمات والتشريعات على الحد من الاحتيال المالي.**

العبارات	موافق	موافق تماماً	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
1- تكتسب إدارة المراجعة الداخلية الموقع التنظيمي المناسب الذي يتيح لها أداء مسئولياتها المهنية باستقلال وحياد وموضوعية.					
2- وضع هيكل تنظيمي يتضمن كل الصفات الإنسانية التي تلتزم بها كل وظيفة يساهم في تقليل الاحتيال المالي.					
3- التزام المراجع الداخلي بتنفيذ إحكام القانون والتشريعات يمهد لاكتشاف الاحتيال المالي.					
4- يتحقق المراجع من وجود هيكل تنظيمي واضح.					
5- يتأكد المراجع من مدى وجود سياسات وإجراءات واضحة للتحقق من وجود الاحتيال في المنشأة.					

شاكرين حسن تعاونكم معنا،،،،

Republic of Yemen

Ministry of Higher Education & Scientific Research

Emirate International University

Faculty of Administrative and Financial Science

(The role of internal audit in reducing financial fraud)

(A Field Study on Yemeni commercial banks in the capital, Sana`a)

Submitted in partial fulfillment of the requirements

For the award of

Bachelor department of Accounting

Faculty of Administrative and Financial Science

By:

Younis Mahdi Gharsan

Amjad Abdullah Al-Haimi

Ali Mahdi Gharsan

Ahmed Abdel Bari Gharsan

Amjad Mohammed Al-Akimi

Younis Qanaf Mohieldin

Supervisor: Dr.Abdullah Hammoud Ismai

2022-July